دوروسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل التهديدات الأمنية: دراسة في آثارها في الأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠١٠

The Role of Social Media in Shaping Security Threats : A study of Its Impact on Iraq's National Security After ٢٠١٠

أ.م.د. سعد عبد الحسين نعمه

كلية العلوم السياسية

جامعة الكوفة

الاختصاص الدقيق: النظم السياسية والسياسات العامة

الاميل:

saada.alshemari@uokufa.edu.iq

الملخص

هدف البحث إلى دراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي، في تشكيل التهديدات الأمنية، ومدى قدرتها، وقابليتها، على أن تشكل تهديدًا للأمن الوطني العراقي، لاسيَّما بعد انتشارها، وتعدد استخدامها، في المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية. وتوصلنا إلى أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي، لها تأثيرات كبيرة في الأمن الوطني العراقي، لاسيَّما عند استغلالها في نشر الشائعات، والأخبار الكاذبة، والمضللة، وتنامى تأثيرها بعد استغلالها من قبل العصابات، والتنظيمات الارهابية، بقصد التجنيد في صفوفهم، أو لجمع التبرعات، وتمويل عملياتهم الإرهابية، مما أثَّر في التماسك الاجتماعي، والأمن المجتمعي، وكذلك ارتبط بانتشارها ظهور جرائم جديدة تهدد أمن المواطنين، الأمر الذي يوجب مراقبتها، بشرط عدم التأثير في حرية الرأي، والتعبير، أو انتهاك خصوصية الأفراد، أو التصفية السياسية، أو تبديد أي مكسب من مكاسب الديمقراطية.

الكلمات المفتاحية: وسائل التواصل الاجتماعي ، الأمن الوطني ، الجرائم الإلكترونية، الرقابة الحكومية

Abstract

The research aimed to study the role of social media in shaping security threats and the extent to which it can and does pose a threat to Iraq's national security, especially after its proliferation and diversified use in political, economic, and social fields. We found that social media has significant impacts on Iraq's national security, particularly when exploited to spread rumours, fake news, and misinformation. Its influence has grown after being used by terrorist groups to collect donations and finance their terrorist operations, which has affected social cohesion and community security. Likewise, the spread of social media has been linked to the emergence of new crimes that threaten the security of citizens, necessitating its monitoring, provided that it does not affect freedom of opinion and expression, violate the privacy of individuals, enable political purges, or undermine any democratic gains.

Keywords: social media, national security, cybercrime, government surveillance

المقدمة

استخدمت وسائل التواصل الاجتماعي في العقد الأخير بشكل واسع، واحتلت مكانة بارزة في حياة المجتمعات، بفضل التطور في مجال الاتصالات، فضلًا عن استخداماتها الشخصية في التواصل غير المكلف بين الأصدقاء، وتقريب المسافات بين الشعوب، فهي تعمل في بيئة افتراضية لا حدود فيها، إنَّما حدودها تقتصر على الابتكار، والمعرفة، والتطور. وهي لم تعدّ وسيلة للتواصل، ونشر المحتوى فقط، بل أصبحت لها آثار سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأمنية، في الفرد، والمجتمع، على حدٍّ سواء، فهي تغير في أنماط الفكر، والتفكير، عبر ما ينشر عليها بشكل سلبي أو ايجابي، وتؤثر في سلوكيات الأفراد، ولها من القدرة، والأهمية، في توجيه الرأي العام تجاه قضية معينة، من دون حدود، وعلى جميع المستويات بصورة ايجابية أو سلبية ايضاً، فهي فاعلة، ومؤثرة، وسمة من سمات العصر الحالي.

إنَّ الوظيفة الأساسية للدولة، هي الحفاظ على أمن مواطنيها على الصعيدين الداخلي، والخارجي، وعلى المستويات كافة، إذ لا بدَّ لها تطوير مؤسساتها الأمنية، بما يتلاءم مع التطورات الحاصلة في مجال التكنولوجيا، والاتصالات، وثورة المعلومات، التي جزء من نتائجها وسائل التواصل الاجتماعي، ولا بدَّ من مراقبة ما ينشر عليها من معلومات، وفحصها، وتحليلها، على وفق معايير، وقوانين، حديثة تضبط عملية استخدامها، وبشكل لا يؤثر في خصوصية الأفراد، ولا في حرياتهم الأساسية.

كما أنَّ مفهوم الأمن بصورة عامة، والأمن الوطني، قد تطور، فلا يعول على حجم الجيوش، ومعداتها، ولا يهتم بالتهديدات العسكرية التقليدية، بل يهتم بالأمن المتكامل عبر مجموعة من الأبعاد، وهي: البعد العسكري، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي، والإجراءات الوقائية التي تتخذها الدولة، لحفظ أسرارها، وحماية مصالحها، وتنمية مجتمعها، ورفاهيته، والحرص على ثقافته، وتراثه، وحماية بيئتها، وتماسكها الاجتماعي.

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث في كشف دور وسائل التواصل الاجتماعي في تشكيل التهديدات الأمنية، لأنَّ ما ينشر عليها يصل إلى المواطنين بصورة مباشرة، ولا يتقيد بحدود الدولة، وسيادتها، وما يترتب على هذا النشر من أثر، لاسيَّما إذا كان محتوى غير مناسب، أو بقصد الاختراق، أو التهديد، أو الابتزاز، أو سرقة المعلومات، ونشرها، وكذلك استخدامها من قبل التنظيمات الارهابية، وهو ما يؤثر في الأمن الوطني بصورة مباشرة. وبقدر تعلق الأمر بالعراق، فقد مارست وسائل التواصل الاجتماعي، دورًا مؤثرًا في الأمن الوطني العراقي، لاسيَّما أنَّها استغلت من قبل الجماعات الارهابية في ترويع السكان، وهددت التماسك المجتمعي، وكذلك ارتبطت بها جرائم جديدة، افتقرت لقوانين حديثة تحجمها.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات حول الموضوعين بشكل منفصل، إلا أنَّ التركيز، وبيان أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني، يعدُّ أمرًا في غاية الأهمية، لاسيَّما بعد الاتساع في استخدام وسائل التواصل، وما يتمخض عنها من آثار شملت أغلب جوانب الحياة الاجتماعية، والسياسية، والأمنية، والاقتصادية، مما يدعو إلى مراقبتها، وتحليل محتواها بشكل لا يضرُّ بخصوصية الأفراد، وأن لا يقيّد حريتهم في الرأي، والتعبير.

إشكالية البحث

تكمن الاشكالية في الاستخدام المسيء لمواقع التواصل الاجتماعي، الذي يتضمن التحريض، والتهديد، وابتزاز المواطنين، وكذلك استخدام هذه الوسائل من قبل التنظيمات الارهابية، بقصد نشر الأفكار المتطرفة، أو جمع التبرعات لتمويل حروبهم العبثية، التي تركت الأثر المباشر في الأمن الوطني العراقي، لسهولتها، وقلة تكلفة استخدامها، وواقعها الافتراضي. وأهم التساؤلات التي نحاول الاجابة عنها، هي:

١- ما وسائل التواصل الاجتماعي، وما دورها في تشكيل التهديدات الأمنية؟

٢- كيف تستخدمها الجماعات الإرهابية، وتستثمرها، في تهديد الأمن الوطني العراقي؟

٣- كيف يمكن الرقابة عليها بشكل لا يقيد حرية الرأي، والتعبير، ولا يضر بخصوصية المواطن العراقي؟

فرضية البحث

تؤثر وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني العراقي، عن طريق استخدامها كأداة لنشر خطاب الكراهية، والتحريض، الذي يسهم في تأجيج الانقسام المجتمعي، وتهديد التماسك الوطني، وكذلك دورها في نشر الشائعات، والمعلومات المضللة، التي تؤدي إلى ضعف الثقة بالمؤسسات السياسية، والأمنية، كما تسهم هذه الوسائل في تسهيل تجنيد العناصر المتطرفة، وتمويل عملياتها الإرهابية، والترويج لأفكارها المنحرفة، التي تشكل تهددًا مباشرًا للأمن الوطني العراقي، مما يتطلب بنية رقمية متطورة، لمراقبتها بشكل لا يضر بحرية الأفراد، وخصوصياتهم، أو يقيد الديمقراطية بأي شكل من الأشكال.

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، لما له من دور في وصف الظاهرة موضوع البحث، وتحليلها، وبيان مكوناتها، وتأثيرها، واستخلاص النتائج، وكذلك اعتمد على مدخل التحليل النظمي، لمعرفة مدخلات الظاهرة موضوع البحث، وهي زيادة انتشار هذه الوسائل، وضعف الوعي في استخدامها، والفراغ الرقابي في السيطرة عليها، ومعرفة مخرجاتها التي تتمثل في اضطراب سياسي اجتماعي، وضعف الثقة بالمؤسسات، وتهديدات أمنية فعلية، وقياس ردود الأفعال بشأن تأثيراتها، وكيفية مواجهتها تشريعيًا، ورقابيًا، وأمنيًا، كتغذية راجعة.

هيكلة البحث

قسّم البحث على ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول وسائل التواصل الاجتماعي والأمن الوطني: المفهوم، والعلاقة. وتناولنا في المبحث الثاني أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني، وجاء المبحث الثالث بعنوان الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، وتعزيز الأمن الوطني العراقي.

حدود البحث

١- **الحدود الزمانية:** تتمثل من عام ٢٠١٠- ٢٠٢٥، وهي فترة تصاعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، وغياب البنية الرقمية المتطورة للدولة، والجدار الأمني للسيطرة على تأثيراتها سياسيًا، وأمنيًا.

٢- **الحدود المكانية:** تتمثل بدراسة دور وسائل التواصل الاجتماعي، في تشكيل التهديدات الأمنية في جمهورية العراق، مع التركيز في استخدامها من قبل التنظيمات الإرهابية المتطرفة، في تهديد الأمن الوطني العراقي.

المبحث الأول

وسائل التواصل الاجتماعي والأمن الوطني: المفهوم - العلاقة

تحتل وسائل التواصل الاجتماعي، أو الإعلام الجديد، أو الإعلام الرقمي، أو المعولم، أهمية كبيرة في حياة الشعوب، وإيجابيات عديدة لا يمكن تجاهلها، ونكرانها، وانتشرت انتشارًا كبيرًا، وأثرت في حياة المواطنين سواء بشكل مباشر أو غير مباشر على الأصعدة كافة، ما جعل الدولة المعاصرة تواجه تحديات في وظيفتها الأساسية، وهي حماية أمن مواطنيها. وإنَّ مفهوم الأمن ارتبط ارتباطاً وثيقًا بالدولة. لذلك سنتناول في هذا المبحث المطالب الآتية:

المطلب الأول: مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي ونشأتها

أولاً- تعريف وسائل التواصل الاجتماعي

وسائل التواصل الاجتماعي، أو الإعلام الاجتماعي، أو الإعلام الرقمي، أو الإعلام المعولم، أو منصات التواصل، أو تطبيقات المحادثة أو Social Media، جميعها ترمز إلى وسائل التواصل الاجتماعي، وتعرف بأنَّها: «مجموعة من الشبكات الإلكترونية، تسمح للمشترك فيها بإنشاء موقع خاص به، ثم ربطه عن طريق نظام اجتماعي إلكتروني، بأعضاء آخرين لديهم الاهتمامات نفسها»[(١)]، وتعرف أيضاً بكونها مجموعة من الأدوات والبرامج مرتبطة بالشبكة العنكبوتية (الانترنيت)، يستعملها جمهور المستخدمين لتبادل المحتوى، والآراء، والأفكار، والخبرات، وتبادل وجهات النظر، لغرض تحقيق أهدافهم.[(٢)] وتحيطهم بيئة افتراضية لا تلتزم بحدود معينة، بل تطرح حدودًا افتراضية غير مرئية، ترسمها شبكات اتصالية معلوماتية على أسس سياسية، واقتصادية، وثقافية، وفكرية، لتقديم عالم من دون حدود، ومن دون دولة، وهذا ما جعلها أكثر تأثيرًا في سلوك الأفراد، وفي تكوين اتجاهاتهم، وتعديلها، والتأثير فيها، وتشكيل أفكارهم، وتوليدها، وطرحها.

---

(١) نقلاً عن: زاهي راضي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد(١٥)، جامعة عمان الاهلية،٢٠١٣ ، ص٢٣

(٢) نقلاً عن: محمد الأمين احمد عبد، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي الاعتماد المتبادل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠٢٠، ص٥٦

وتعدُّ مواقع التواصل الاجتماعي جزءًا من الشبكات الاجتماعية، وهي مواقع تشكّل مجتمعات إلكترونية كبيرة، تقدم خدمات ينصب أهتمامها في التفاعل، والتواصل، بين أعضاء الشبكة الاجتماعية، وتمنحهم خدمات للتعارف، والمراسلة، والصداقة، وإنشاء صفحات شخصية، وأخرى للمؤسسات المشاركة في الأحداث، والمناسبات، عبر مشاركة الوسائط، والصور، ومقاطع الفيديو.[٣] وهذا يعني أنَّ الشبكات الاجتماعية، تقوم بوظيفة تفعيل المجتمعات الافتراضية، وإحيائها، وتوظيف البرامج، لتلبية متطلبات الأفراد في نشر المحتوى، واستهلاكه، والتفاعل معه، وتمتاز بسهولة استخدامها، واختصار الوقت، والمسافة، بين المستخدمين.

إنَّ وسائل التواصل الاجتماعي هي تلك المواقع على شبكة الانترنيت، التي تزامن ظهورها مع الجيل الثاني من الويب (Web ٢)، إذ تتيح التواصل بين مستخدميها، في بيئة افتراضية تجمعهم وفق اهتماماتهم، ويتم ذلك عبر التواصل المباشر فيما بينهم، عبر إرسال الرسائل، أو الصور، أو المشاركة، والتعليق، في الملفات الشخصية، ثمَّ تطورت إلى الاتصال المباشر المرئي، والمسموع، للتعرف على آراء، وأفكار، وأخبار، ومعلومات، تتاح للعرض من قبل صاحب الملف، وتتنوع وسائل التواصل الاجتماعي، فبعضها عام يتيح بتكوين معارف، وصداقات على مستوى العالم، وبعضها الآخر يتيح تكوين شبكات اجتماعية في نطاق معين، ومجال محدد، كشبكات المحترفين، والمصورين، والإعلاميين.[٤]

يتضح من هذا التعريف أنَّ مواقع التواصل الاجتماعي، هي منظومة مجتمع، وبيئة محيطة، تسمح بالدخول إليها، والتفاعل معها، لكل من يرغب بتكوين ملف شخصي، وموقع خاص به، للعثور على الأشخاص الذين يحملون الاتجاهات، والأفكار، والهوايات أنفسها، ونشرها بصورة تعبر عن حرية الرأي، والتعبير، التي يجب أن تكون في نطاق القواعد القانونية النافذة، أو عدم مخالفتها، وبذلك يستطيع الأفراد، والجماعات، من نشر أفكارهم، ورؤيتهم حول الموضوعات العامة، والخاصة.

كما يمكن وصفها بأنَّها وسائل، وقنوات اتصالية، بين المالك المرسل، وجمهوره المستقبل، لها من القوة، والفاعلية، كوسائل الإعلام الأخرى، كالفضائيات، أو تفوق عليها في نقلها للوقائع، والأحداث بشكل مباشر، ولنا هنا العديد من الأمثلة التي حصلت في بلداننا العربية، إذ كان لهذه الوسائل دور يفوق وسائل الإعلام الأخرى، في نقلها للأحداث، أو في توجيه الرأي العام إزاء قضية معينة، لا بل أنَّها أصبحت البديل المفضل لدى قطاعات واسعة من المجتمعات، حلَّ محل القنوات الإعلامية، مستقلة كانت أم موجهة، أو ربما هي (وسائل التواصل) البديل الافتراضي الجديد.

إنَّ انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وحرية تكوينها، وحق امتلاكها، وفاعليتها، بلا أدنى شك يؤثر في أمن المجتمع، وأمن الدولة، ومؤسساتها، واستقرارها السياسي، وبناها الاقتصادية، لاسيَّما بعد أن ارتبط بهذه الوسائل جرائم جديدة تهدد المجتمعات، لذلك لا بدَّ أن يتطور مفهوم الأمن الوطني، ليشمل هذه التهديدات الجديدة، وهذا ما دفع أغلب الدول إلى رصد وسائل التواصل الاجتماعي، ومراقبتها. لكن

(٣) دايفيد ميرمان، ترجمة: عبد الحميد الخزامي، الأساليب الحديثة للعلاقات العامة والتسويق، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٢٢٧.
(٤) زاهي راضي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣

هذا لا يعني أنَّ وسائل التواصل الاجتماعي، كلها سلبيات تؤثر في الأمن الوطني للدول، بل على العكس هناك الكثير من الإيجابيات في امتلاكها، واستخدامها، كالخصوصية التي تحويها إن أحسن استعمالها، وكذلك طرح المشكلات العامة، ومناقشتها، والرقابة الشعبية على رسم السياسات العامة، وتنفيذها، وتقويمها، وتبادل الخبرات، والمهارات، والتسويق، وغيرها.

ثانيًا- نشأة وسائل التواصل الاجتماعي:

نشأت وسائل التواصل الاجتماعي نشأة بسيطة، ومحدودة، قياسًا بأثرها، وتأثيرها في الوقت الحالي، نتيجة لثورة تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، وما رافقها من تطور في خدمة الانترنيت، التي ركزت في ربط الحواسيب في جميع أنحاء العالم. وعند العودة إلى حقبة السبعينيات، نجد ظهور تقنيات مثل البريد الإلكتروني، ونظام لوحة البيانات، وبالعودة إلى الفترة الزمنية، نجد في عام ١٩٧١ أرسلت أول رسالة بريد إلكترونية من كمبيوتر إلى آخر. وفي عام ١٩٧٩، تمَّ إنشاء نظام البيانات الذي يسمح للمستخدمين بالتفاعل، والتواصل، عبر الإنترنت، وتحميل البيانات، والمشاركة في النقاشات الجماعية، وممارسة الألعاب الإلكترونية عن بعد . كما ظهرت شبكة (USENET) لتبادل الرسائل ضمن مجموعات الأخبار، وهو ما يمكننا وصفه بنشوء وسائل التواصل الاجتماعي التقليدية.

ومهد هذا الأمر لنشوء مواقع التواصل الاجتماعي، وفي عام ١٩٩٥ نشأ أول موقع وهو (**Class-mates.com**)، وكان الغرض منه الربط بين زملاء الدراسة، ثم موقع ((**Sex Degrees.com** ليكون أكثر تطورًا، وسمح لمستخدميه بإنشاء ملفات تعريفية خاصة بهم، وأتاح لصاحب الملف إمكانية إضافة مستخدمين آخرين، بصفحته التعريفية على هذا الموقع، يمكنهم التعليق على المنشورات، وتبادل الرسائل الإلكترونية، وركَّز في الروابط المباشرة بين الأصدقاء، وأغلق هذا الموقع لعدم قدرة الشركة على تمويل الخدمات التي يقدمها.((٥))

وبفعل تزايد مستخدمي الإنترنت بشكل عام، ظهرت الشبكات الاجتماعية في عام ٢٠٠٢، كصورة من صور وسائل التواصل التي نعرفها، ونستخدمها، في الوقت الحالي. وبرز موقع (Friendster)، وبعد الانتشار الذي حققه هذا الموقع، حاولت (Google) شراءه في عام ٢٠٠٣، وبرز في فرنسا موقع (Sky rock) كمنصة للتدوين، ثم تحول إلى شبكة اجتماعية، وأنتشر هذا الموقع بشكل كبير، ليصل إلى مراكز متقدمة في ترتيب الشبكات الاجتماعية من ناحية أعداد المشتركين به.((٦))

أمَّا موقع (اليوتيوب YouTube) فبرز في عام ٢٠٠٥، وظهر (ماي سبيس) في العام نفسه، واستطاع التغلب على (Google) في أعداد مشاهدات صفحته، وأخذ ينافس موقع فيس بوك (Facebook) الذي بدأ بالانتشار بالتزامن مع موقع (ماي سبيس)، الذي يوفر لمستخدميه إمكانية لعب الألعاب الإلكترونية مع مستخدمين آخرين، إلا أنَّ الفيس بوك في ٢٠٠٧، يسمح للمطورين بتكوين تطبيقات، مما جعله يتفوق على البرامج الأخرى، في أعداد المشاركين على مستوى العالم، بعد أن كان مقتصرًا على طلاب

(٥) The History of Social Meade: https://medium.com/artlegends/the-history-of-social-media-3a8e67ead780 [5]

(٦) عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٦٦

جامعة هارفرد.[٧] وإلى جانب هذا الأخير، ظهرت في الفترة الأخيرة وسائل للتواصل الاجتماعي عدة، منها: موقع (الانستغرام) في عام ٢٠١٠، وموقع (السناب جات)، وموقع (**Twitter**)، وهو موقع صغير يسمح لمشتركيه التدوين، ونشر صور، ومقاطع مصورة، والموقع الشهير (**Tik tok**)، الذي وصل عدد مشتركيه حتى عام ٢٠٢٣ إلى (٨٣٤) مليونًا، في حين وصل عدد مشتركيه في عام ٢٠٢٥ إلى (٢) مليار، ومن المتوقع أن يصل العدد في عام ٢٠٢٧، وفق المؤشرات الحالية، إلى (٢,٢٥٠) مليار مشترك حول العالم، ناهيك عن المواقع الأخرى، لتستمر ظاهرة مواقع التواصل الاجتماعي في التنوع، والتطور.

المطلب الثاني: مفهوم الأمن الوطني

مفهوم الأمن الوطني محل اختلاف، ولا يوجد تعريف محدد له، أو مفهوم شامل، ويعود هذا الاختلاف ربما إلى تباين الاختصاصات التي نظرت إليه، أو اختلاف المناسبة التي استدعت إطلاق المفهوم، أو لاختلاف المدة الزمنية، والظروف المحيطة، أو لاختلاف وسائل تحقيقه، لذلك نجد أنَّ هناك من يركز في الأمن الوطني، ويجعله مرادفاً للقوة العسكرية، أي يركز في البعد العسكري للأمن الوطني. وهناك من يستعمله مرادفًا لتحقيق التنمية، ويركز في البعد الاقتصادي للأمن الوطني، وهناك من يركز في البعد الاجتماعي للمفهوم، وهناك اتجاه أخير، وحديث، يجعل الأمن الوطني، وعملية تحقيقه، مواجهًا للتطور الحاصل في سائل الاتصالات، أي الأمن مقابل المعرفة، وهذه الاتجاهات يمكن إيجازها بالآتي:

الاتجاه الأول في تعريف الأمن الوطني، الذي يركز في البعد العسكري في تعريف الأمن الوطني، ويرى كل من (امورس جوردن) (ووليم تايلور)، أنَّ «الأمن الوطني بمفهومه الضيق، يشير إلى الحماية المادية الخاصة بشعب الدولة، وإقليمها، من التهديدات الخارجية. أمَّا مفهومه الواسع فيشير إلى ما هو أكثر من مجرد الحماية المادية، لأنَّه يتضمن أيضاً حماية مصالح الدولة السياسية، والاقتصادية، والمعنوية، وقيمها التي يهدد فقدانها وجود هذه الدولة، وبقائها».[٨]

أمَّا دائرة المعارف البريطانية، فعرَّفت الأمن الوطني، بأنَّه: حماية الأمة من خطر القهر على يد قوة أجنبية.[٩] ويعرّف ستيف كان (Steve chan) الأمن الوطني، بأنَّه: «الحماية من العدوان العسكري الخارجي، والأمن بالنسبة له يجب أن يركز في الأوضاع التي تهدده، وهي التنظيم، والعنف المسلح، والحروب، والتدخلات الخارجية، والأزمات الدولية».[١٠]

الاتجاه الثاني في تعريف الأمن الوطني، يركز في الجوانب الاقتصادية. وقد عرَّفه (روبرت ماكنمار) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كتابه (جوهر الامن)، بقوله: إنَّ الأمن يعني التنمية، فالأمن ليس هو تراكم السلاح، أو القوة العسكرية، أو النشاط العسكري التقليدي، على الرغم من أنَّ ذلك يكون جزءًا منه، ويحتوي عليه، وإنَّ الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا محل للحديث عن الأمن. ويرى أنَّ الأمن الحقيقي

(٧) عباس صادق، الاعلام الجديد، الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨، ص ٢١٨

(٨) عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٣، ص٣٥٣

(٩) نقلاً عن: فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧، ص٥٩.

(10) Steve Chan ,Iternational Relations in perspective: The pursuit of security ,Walfare, and justice Macmilanpubl – ishing company, New York 1984,p.76.

للدولة، ينبع من معرفتها الصحيحة للمصادر التي تهدد مختلف قدراتها، ومواجهتها، لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات، وتنمية المجالات كافة، سواء في الحاضر أو المستقبل». [(١١)] كما يعرَّف الأمن الوطني، بأنَّه: غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية، بمفهومها المادي الاقتصادي المحسوس، مشيرًا إلى أهمية القوة الاقتصادية، بوصفها ركيزة رئيسة للأمن الوطني.[(١٢)]

إنَّ العلاقة بين الأمن الوطني، والتنمية، علاقة مترابطة، فلا يمكن تحقيق التنمية الشاملة، والمستدامة، من دون الأمن، وكذلك لا يمكن استمرار هذا الأخير، وتحقيقه، من دون تنمية، ونرى أنَّ الأمن الوطني بمنزلة استقرار المجتمع، واستمراره، والبنية الأساسية، لتحقيق التطور الاقتصادي، والرفاهية الاجتماعية، وأنَّ التنمية بدورها تعزز الأمن، وما ارتفاع مستوى المعيشة، وقله البطالة، وانخفاض مستوى الجريمة، جميعها مؤشرات للأمن، والاستقرار، فلا أمن من دون تنمية، ولا تنمية من دون أمن.

والاتجاه الثالث في تعريف الأمن الوطني، يعطيه معنى شاملًا، ويعرّفه (منعم صاحي العمار): بأنَّ الاشكالية الأكبر التي يضمها مفهوم الأمن، أنَّه يمثل بداءة الدافع، والمحفز، للدول، والشعوب، وربما الفرد لكي ترى أو يرى ذاته، لتشغل الجموع بوصف الخطوات اللازمة للوصول إلى الصورة التي تطمح لها، ويمثل اتمام الأمن، وطمأنته، عملية مجتمعية التصور، والبناء، والأداء، تختصر وجود الدولة، وحيوية دورها، ومكانتها».[(١٣)] ويعرّفه (هنري كيسنجر)، بأنَّه: «أي تصرفات يسعى المجتمع عن طريقها، إلى حفظ حقه في البقاء، لذلك الأمن الوطني هو قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية، من التهديدات الخارجية». [(١٤)] كما يعرّف (جاك تريفوس) الأمن الوطني، بأنَّه: «مجموعة العمليات التي تشترك بها الدولة، وترتبط بالسيادة، وتتضمن هذه النشاطات الأمن الزراعي، والأمن الغذائي، والبحوث، والابتكارات، والأمن الصحي، والتعليم، وأمن الطاقة، والاتصالات، وأنظمة العدالة، والأمن العسكري، وأنظمة مكافحة الفساد المالي، وتوفير الاحتياجات الضرورية، وحماية حقوق الإنسان، والحد من الصراعات، وغيرها».[(١٥)] وينظر هذا المفهوم نظرة شاملة للأمن، بوصفه كلًا لا يتجزأ يتعلق بالدولة، ونظامها السياسي، وكيانها، وبقائها، واستمرارها، وهو يشمل جميع الجوانب السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والمعرفية، والتقنية، أو بما يتعلق بمصالحها على المستوى الاقليمي الدولي.

---

(١١) نقلا عن :ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الخارجية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٩، ص١٨.

(١٢)[(12)] Matthew M. AID, The seeret sentry, Blooms bury press, New York, 2010, P. 81

(١٣)نقلا عن :منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية قراءة في حتميات التلازم والتغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩، ص١.

(١٤) نقلا عن :هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٢٣.

(١٥) نقلا عن : سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، الرياض، ٢٠٠٥، ص٦.

ويمكن تعريف الأمن الوطني، بأنَّه: مجموعة السياسات العامة، والاستراتيجيات التكتيكية، والإجراءات الواقعية، والتدابير الوقائية، التي تتخذها الدولة على الأصعدة كافة، للأجل الدفاع عن سيادتها، وحماية أمنها، وأمن مواطنيها، من جميع التهديدات داخلية كانت أم خارجية، واقعه أم محتملة الوقوع، عبر تحديد مكامن الوهن، وتخطيها، أو باتخاذ سياسات وقائية.

المطلب الثالث: العلاقة بين وسائل التواصل الاجتماعي والأمن الوطني

يرى الفيلسوف «ميشيل فوكو» (Michel Foucault)، أنَّ «السلطة لم تعدّ تُفهم بوصفها تقتصر على الدولة بمؤسساتها، وأجهزتها، وشرطتها، وقوانينها، بل تفهم بوصفها جملة من علاقات القوة المحاذية، والمنبثقة في الفضاء الاجتماعي، بكل مجالاته، ودوائره، ومؤسساته»[(١٦)]، بمعنى ظهور مفهوم جديد للسلطة، وللفضاء العام الذي كان الفيلسوف، وعالم الاجتماع الألماني، «يورغن هابرماس» (Jürgen Habermas)، من أبرز المنظرين له عبر عديد من المقالات، التي وجدت صداها مع نشأة الفضاء العام الافتراضي، وتطوره، عبر شبكات التواصل الاجتماعي. كما أصدر عالم الدراسات المستقبلية «ألفين توفلر» (Alvin Toffler)، كتاب «تحول السلطة، المعرفة، والثروة، والعنف على أعتاب القرن الحادي والعشرين سنة ١٩٩٠، الذي يرى فيه أنَّ السلطة تتجه إلى التفكك، والانحسار، وليس الزوال في مختلف دول العالم، بسبب دخول المعلومات في عوامل القوة، والثروة، الحاضرتان على مختلف الأزمنة القديمة، والمعاصرة، مما غيَّر التفاعلات الاجتماعية المؤثرة، والمنتجة للسلطة في كل النظم السياسية المعاصرة، وبدل مفهوم الاقتصاد، والحياة الاجتماعية، وعلاقة السلطة بالمجتمع».[(١٧)]

بدأ الاهتمام بالفضاء الإلكتروني خلال العقدين الماضيين من الزمن، وعلى الرغم من المكاسب الناتجة عن استخدامه، إلا أنَّ التهديدان تزايدت أيضاً، وبدأت الحكومات تنظر إلى جانب كبير منه، كتهديد أمني يضاف إلى التهديدات، والمخاطر الأمنية الأخرى. وفي بعض الأحيان، ترى بعض الدول أنَّ التطورات التكنولوجية السريعة لا يمكن مجاراتها، وهي في حقيقة الأمر تفوق قدرتها على التعامل معها، مما يضعها تحت ضغطها، وتأثيراتها المستمرة.

ويمكن رصد بداية استخدام الفضاء الإلكتروني، بعد أن استخدمه تنظيم القاعدة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كساحة لتصفية الحسابات، والقتال، بين الطرفين في عام ٢٠٠٧، وكذلك بعد استخدامه من قبل روسيا، لتهديد كل من جورجيا، واستونيا، بهجمات عرفت باسم هجمات الحرمان من الخدمة، لتحجيم في المؤسسات الحكومية، والإدارات المرتبطة بها، وكذلك بعد الهجوم الإلكتروني على أجهزة الطرد المركزية الإيرانية، بفايروس عرف بـ(ستاكسنت)، من أجل تعطيل البرنامج النووي الإيراني[(١٨)].

---

(١٦) نقلاً عن: علي حرب، هكذا اقرأ ميشيل فوكو، مجلة نزوي، العدد (٨٣) ، ٢٠١٥، ص ٣٤-٣٥

(١٧) الفين توفلر ترجمة: لبنى الريدي، تحول السلطة المعرفة والثورة على اعتاب القرن الواحد والعشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦، ص١٨١.

(١٨) عادل عبد الصادق, القوة الالكترونية – أسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الإلكتروني, مجلة السياسة الدولية, العدد (١٨٨), مركز الاهرام, ٢٠١٢, ص٣٢.

ولعل أحد أبرز الأدلة في الاهتمام على أمن الفضاء الإلكتروني، في استراتيجية المملكة المتحدة في العام ٢٠١٠، نتيجة تزايد حدة التهديدات في الفضاء الإلكتروني، وبيَّن (إيان لوبان) «أنَّ بريطانيا تواجه تهديدات جديدة، ومعقدة، من الفضاء الإلكتروني، تتراوح بين أنشطة إجرامية بسيطة، وعمليات مؤثرة فائقة التطور». وتذكر استراتيجية الأمن القومي البريطانية عام ٢٠١٠، أنَّ مع «الإرهاب، والصراعات الإقليمية، والتغيرات المناخية المتمثلة بالكوارث الطبيعية، أصبح الفضاء الإلكتروني، والهجمات الناتجة عنه، يمثل تهديدًا أمنيًا حقيقيًا، ينبغي التهيؤ له».[(١٩)] كذلك أحداث العنف التي ضربت المملكة عام ٢٠١١، إذ قام رئيس الوزراء حينذاك (ديفيد كاميرون)، بإبلاغ البرلمان أنَّه يجب على (فيسبوك وتويتر)، أن يقوما بمسؤولياتهما ضد أي محتوى ينشر على شبكاتهما. تبعها اجتماع لوزارة الداخلية بممثلي هذه الشركات، الذين هرعوا لمساعدة الحكومة، وإثبات أنَّهم يقومون بدورهم ضد كل محتوى يحرض على العنف. ويمكن أن نضيف، وبقدر تعلق الأمر بالموضوع، إلى الدور الحاسم الذي قامت به شبكات التواصل الاجتماعي، التي هي نتاج من نتاجات هذا التطور، في حالة الثورات العربية أو ما يطلق عليه الربيع العربي عام ٢٠١١, وكذلك الاحتجاجات في الدول التي توصف بأنَّها الأكثر ديمقراطية، كالولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، كان هذا الأمر حافزاً في زيادة الاهتمام بأمن الفضاء الإلكتروني، وضرورة السيطرة عليه.[(٢٠)]

إنَّ الانتشار الكبير في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ترك آثارًا شملت أغلب نواحي الحياة، ومنها الجوانب التي تتعلق بالأمن، وإنَّ عدد مستخدمي الإنترنيت بدأ بالتزايد ايضاً، ليس في العراق فقط بل على صعيد البلدان العربية، والعالم، ونتيجة لزيادة استخدام الإنترنت، وشبكات التواصل الاجتماعي، التي كان الغرض منها التواصل الاجتماعي بين الأفراد، إلا أنَّها استخدمت لأغراض سياسية، واقتصادية، وإعلامية، فنجدها حاضرة في جميع ثورات الربيع العربي في عام ٢٠١١، إذ كان لها الأثر في تعبئة الرأي العام للشباب العربي، وتوجيهه، ضد الأنظمة الاستبدادية، والمطالبة بتغيرها، فكانت هذه الوسائل بمنزلة العامل الحاسم في إسقاط تلك الأنظمة، والمطالبة بالديمقراطية، والحرية، والعدالة الاجتماعية.

مثلاً نجد في تونس اندلاع ثورة (الحرية والكرامة)، احتجاجًا على البطالة من جانب، وحياة الرفاهية التي تعيشها الطبقة الحاكمة، وأسهمت وسائل التواصل الاجتماعي بالتحشيد لهذه الثورة. وفي مصر نجد تأثير وسائل التواصل الاجتماعي حاضرًا وبقوة في أحداث ٢٠١١، واستخدمها الشباب كبيئة افتراضية غير مراقبة من قبل النظام السياسي، ليقوموا في الحشد، والتعبئة، وكانت نتيجتها اسقاط النظام في مصر. وفي العراق كان لمواقع التواصل الاجتماعي (الفيس بوك, وانستغرام، وتويتر، وغيرها)، دور في أحداث ٢٠١٩، والدعوات التي أخذت صدى واسعًا، كانت بدايتها عن طريق (هاشتاك #)، ولعل الجانب الأمني طغى على العديد من توجهات مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي, ولاسيَّما مع تصاعد الاحتجاجات الأخيرة في أكتوبر ٢٠١٩، في بغداد وعدد من المحافظات العراقية، ومطالبتها بالتغيير. أتجه

(١٩) (إيان لوبان)، مدير المقر الرئيسي للاتصالات الحكومية في «مركز التميز في مجال أمن الفضاء الإلكتروني في بريطانيا الفضاء الإلكتروني وسلاحه يحسمان حروب القرن ٢١, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط الآتي: http://archive.almanar.com.lb

(٢٠) ايهاب خليفة, القوة الالكترونية كيف يمكن للدول أن تدير شؤونها في عصر الانترنيت, دار العربي ٢٠١٧, ص ٥٤.

الناشطون في مواقع التواصل الاجتماعي إلى تحديد موعد التظاهرات، وأماكن انطلاقها، وما الشعارات التي ترفع خلال التظاهر. ومع انطلاقها، بدأ العديد من الناشطين بنقل الأخبار عبر حساباتهم.[(٢١)]

واعتمدت أغلب الحكومات العربية، لتحجيم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وسائل اتسمت بالعنف لاستمرار أنظمتها السياسية، وبقائها، مثل: ملاحقة النشطاء، والمدونين، ومحاكمتهم، ومنعهم من السفر، ومراقبة صفحاتهم الشخصية، عن طريق متخصصين في الإعلام الرقمي، ناهيك عن الحجب، والغلق. وهذه الإجراءات ولدت ردود فعل قوية، وصلت إلى العنف المضاد، مما أسهم في إسقاط بعض الأنظمة السياسية، وزعزعة الأمن الداخلي، والاستقرار المجتمعي في بعضها الآخر. لكن في المقابل، هذه الزيادة في استخدام الإنترنت ولاسيَّما استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، رافقها آثار سلبية تمثلت بظهور جرائم جديدة، تؤثر في الأمن الوطني، والأمن المجتمعي، لاسيَّما أنَّ البنى القانونية لا توجد فيها نصوص فعَّالة لمعالجة هذه الجرائم، مثل: التدخل، والاختراق الإلكتروني، والقرصنة الإلكترونية، وسرقة المعلومات، والابتزاز الإلكتروني، والتهديد، والتشهير. وليس على مستوى النصوص القانونية بل ايضاً تختلف بعض الأنظمة في آليات التعامل مع وسائل التواصل الاجتماعي، والتطور في وسائل الاتصال عامة، مما دفع الجماعات الارهابية مثلاً إلى استغلالها في تكوين رأي متطرف مساند لهم، أو في كسب المؤيدين، والمساندين، والمقاتلين، واستخدمت لإرهاب المجتمعات عبر نشر الجرائم على وسائل التواصل الاجتماعي، وهذا حدث في العراق، وفي سوريا، مما دفع سكان المناطق من الهروب خوفاً من مناطق سكنهم، وكذلك أثر في عزيمة بعض المقاتلين من القوات النظامية المسلحة، مما سهل الأمر للعصابات الارهابية من السيطرة على مناطق واسعة من العراق. كما استخدمت هذه الوسائل من قبل الجماعات الارهابية، لأغراض جمع التبرعات لتمويل عملياتهم الارهابية.

إنَّ مصادر تهديد الأمن الوطني، لم تقتصر على الجواسيس، والأجهزة الأمنية، والمؤسسات التقليدية التي تستقبل المعلومات، وتفحصها، وتحللها، أو عبر وسائل علنية كالأقمار الصناعية، والرادارات، والتصوير الجوي، بل أنَّ جميع نتاجات التطور في ظل ثورة المعلومات، والاتصالات، التي شهدها العالم في الألفية الثالثة التي بدأت عام ٢٠٠٠، والتي لقت بتأثيراتها على كل جوانب الحياة البشرية، السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية، والعسكرية، التي لها الأثر الأبرز في الوقت الحاضر، والمستقبلي، ومن يمتلكها، ويطورها، بلا أدنى شك سيملك جزءًا كبيرًا من القوة، والتأثير، والتطور، في البيئة الداخلية، والخارجية.

(٢١) غفران يونس, وسائل التواصل الاجتماعي ومحاولات التغيير في العراق, مجلة دراسات دولية, العددان ٦٤-٦٥, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, ٢٠١٦ ص ص٤١٢-٤١٣.

المبحث الثاني

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني العراقي

يعتمد الأمن الوطني على أبعاد متعددة، ومتنوعة، ووفق الاتجاهات الحديثة عُرّف بأنَّه يُعنى بالأمن الشامل للمجتمع، وفقاً لأبعاده السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والبيئة. وبما أنَّ ثورة الاتصالات، والمعلومات، شملت كل بلدان العالم، والعراق ليس بمعزل عن العالم، فقد ألقت هذه الثورة بظلالها، وتأثيراتها فيه، لاسيَّما بعد عام ٢٠١٣، مما أدى إلى انتشار واسع للإنترنت، وقاد هذا الأمر إلى انتشار وسائل التواصل الاجتماعي، وهو أمر حسن أن تواكب التطورات في مجالات التكنولوجيا، والاتصالات، في العالم، والبلدان المجاورة. إلا أنَّ هذه الوسائل تملك من التأثير الكبير في الأمن الوطني العراقي، وعليه سنقسم هذا المبحث على ثلاثة مطالب، هي:

المطلب الاول: الآثار السياسية لوسائل التواصل و انعكاساتها الأمنية

لقد بات من المعروف مدى الارتباط بين مواقع التواصل الاجتماعي, وانتشار ظواهر أمنية خطيرة، يصل بعضها إلى حد تهديد الأمن الوطني، والسبب في عدم الاستقرار السياسي مثل الإهاب الإلكتروني, لاسيَّما بعد استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، كوسيلة للتشاور، والتحاور بين أعضاء التنظيمات الإرهابية، بحكم بيئتها الافتراضية المغلقة، ويفضل الإرهاب الإلكتروني الإنترنيت بصورة عامة، والوسائل الاجتماعية بصورة خاصة، في إقامة (بيئية لدولة افتراضية) ذات أهداف عنيفة، ومتطرفة، مما يجعل الأجهزة الأمنية، والاستخبارية، أمام تحدٍ حقيقي لكشف هذا الواقع الافتراضي، ومكافحته، والذي ربما يعزز من قوة التنظيمات الإرهابية، وقدراتها، وقابلياتها، وإمكاناتها.[(٢٢)] وفعلاً استغلت من قبل الجماعات الإرهابية، لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، وأهداف أيديولوجية. وفي حالة غريبة من نوعها، تمَّ بموجبها اختراق مستشارية الأمن الوطني عام ٢٠١٦، وقام المخترقون بكتابة عبارة مستفزة.[(٢٣)]

وهذا يشير إلى خطورة هذه الوسائل، ليس فقط على مؤسساتنا الرسمية، بل يشمل جميع أبعاد الأمن الوطني. وشهد العراق انطلاقة غير مسبوقة في استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، إذ جاءت تظاهرات ٢٠١٩، وقد قامت مواقع التواصل الاجتماعي بدور في تعبئة الرأي العام، وتحشيده، وتوجيهه، تجاه قضايا عامة تهم المجتمع، وباتت هذه المنصات في الوقت الراهن مجالاً للاحتجاجات، إذ يجري التنظيم، والتوقيت، وتحديد الشعارات عن طريقها.[(٢٤)]

---

(٢٢) احمد قاسمي وسليم جداي, تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية, المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية, برلين , ٢٠١٩, ص٤٦.

(٢٣) صلاح مهدي هادي و زيد محمد علي، الامن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٦٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠، ص ٢٧٩

(٢٤) مشتاق طلب فاضل, دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام المحلي ٢٠١٤-٢٠١٧, مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد(١٢), جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية , ٢٠١٨, ص٢١٩.

وأسهمت مواقع التواصل الاجتماعي في زيادة ضغط التظاهرات العراقية، عن طريق زيادة حجمها، وزيادة شعبيتها، بعد الترغيب على انضمام الأفراد إليها عبر (الفيس بوك، وتويتر، وانستغرام ويوتيوب، وتلغرام، ومجموعات الواتساب...الخ)، على الرغم من اختلاف هذه المنصات، لكن الفرد عندما ينتقل من الواحدة إلى الأخرى، يجد المنشورات المشجعة، وفي بعض الأحيان تكون موجهة بواسطة روبوتات الذكاء الاصطناعي، وأحيانًا أخرى تكون مضللة، إلا أنَّها استخدمت وتستخدم في أحيان كثيرة، كوسيلة لإيصال المطالب الفردية، والجماعية، وللرقابة الشعبية، ويستغلون الأفراد ميزاتها على اختلافها.[(٢٥)] وفي العام نفسه تعرض (٣٠) موقعًا حكوميًا إلى الاختراق الإلكتروني، من بينها موقع وزارة الداخلية، ووزارة الدفاع، وجهاز الأمن الوطني، وهي مؤسسات مهمة تعنى بأمن البلد، واستغل المهاجمون بعض الثغرات لتطبيق التغييرات على بيانات موقع البحث، التي من شأنها توجيه المستخدمين إلى صفحة بحث مختلفة، وعلى الرغم من استرجاعها، إلا أنَّ المخترقين استطاعوا الدخول إلى مواقع رسمية، تحتوي على معلومات توصف بالمهمة، والتي من المفترض أن تكون محمية بشكل جيد.[(٢٦)]

وكذلك قام هاكر، يطلق على نفسه اسم(Valhalla) ، في عام ٢٠٢٢، بتسريب قواعد بيانات تعرض الأمن الوطني العراقي للخطر، وتمَّ طرح ملف للتنزيل بحجم (٦,١) جيجابايت، على منتدى BreachFo-rums على (الدارك ويب)، قواعد البيانات المسربة تخص وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني، ومديرية المعلومات المركزية، تحتوي على معلومات عن جميع المواطنين العراقيين من المحافظات كافة، تتضمن الاسم الكامل، والمدينة، وتاريخ الميلاد، والهوية الوطنية، وهوية المكتب الوطني، ورقم الوثيقة، والعنوان المفصل، ورقم الهوية، ووصف بـ»التهديد الأكبر».[(٢٧)]

أمَّا في عام ٢٠٢٣، وعبر برنامج (التيليجرام)، أطلقت (بوتات) تحمل أسماء مختلفة تدخل لها، وبمجرد كتابة الاسم الثلاثي، والمحافظة التي يقطن بها الشخص، تعطي بياناته وبيانات عائلته بشكل دقيق، وذلك عن طريق البطاقة التموينية الخاصة بالفرد العراقي، وتسريب البيانات وصل لحدود غير متوقعة، إذ جرى تسريب معلومات على شكل ملفات.[(٢٨)] والجدول في أدناه يوضح ترتيب العراق من بين الدول العربية، في جهوده الأمنية الإلكترونية والسيبرانية.

---

(٢٥) شجاع محمود وفرحان العتابي, شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في تنامي الشرعية المجتمعية العراقية في انتفاضة اكتوبر العراقية ٢٠١٩, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://www.iqgcpp.org

(٢٦)John J. Catherine ،Iraq government websites hacked in 'largest operation' yet https://www.kurdis-tan24.net/public/en/story/20809-Iraq-government-websites-hacked-in-%27largest-operation%27-yet

(٢٧) شبكة الإعلام العراقي، تقرير منشور على قناة العراقية الاخبارية العراقية الاخبارية، من هو المخترع الإندونيسي فالهالا وما علاقته بتسريب قواعد بيانات العراق .

(٢٨) حظر تلغرام في العراق، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الاتي:
https//:www.alhurra.com/iraq٠٧/٠٨/٢٠٢٣/

جدول رقم (١) ترتيب العراق من بين الدول العربية في جهوده الأمنية الإلكترونية والسيبرانية

الدولة	الترتيب عربياً	الترتيب عالمياً	النقاط
المملكة العربية السعودية	١	٢	٩٩,٥٤
الامارات العربية المتحدة	٢	٥	٩٨,٠٦
سلطنة عمان	٣	٢١	٩٦,٠٤
مصر	٤	٢٣	٩٥,٤٨
قطر	٥	٢٧	٩٤,٥٠
تونس	٦	٤٥	٨٦,٢٣
المغرب	٧	٥٠	٨٢,٤١
البحرين	٨	٦٠	٧٧,٨٦
الكويت	٩	٦٥	٧٥,٠٥
الاردن	١٠	٧١	٧٠,٩٦
السودان	١١	١٠٢	٣٥,٠٣
الجزائر	١٢	١٠٤	٣٣,٩٥
لبنان	١٣	١٠٩	٣٠,٤٤
ليبيا	١٤	١١٣	٢٨,٧٨
فلسطين	١٥	١١٢	٢٥,١٨
سوريا	١٦	١٢٦	٢٢,١٤
العراق	١٧	١٢٩	٢٠,٧١
موريتانيا	١٨	١٣٣	١٨,٧٤
الصومال	١٩	١٣٧	١٧,٢٥
جزرالقمر	٢٠	١٧٤	٣,٧٢
جيبوتي	٢١	١٧٩	١,٧٣
اليمن	٢٢	١٨٢	٠

المصدر: Global Cybersecurity Index ٢٠٢٠ ITU.UN Measuring commitment to Cybersecurity. ٢٠٢١. P٢٩.

احتل العراق المرتبة (١٩) عربيًا، و(١٥٩) عالميًا، في تقرير عام (٢٠١٧) للأمن السيبراني، والحفاظ على أمن المواطنين، ونلاحظ من الجدول المذكور أنَّ العراق تقدم مرتبتين فيه فقط، وهي جهود ضئيلة إذ ينبغي للجهات، والوزارات الأمنية، بذل المزيد في سبيل حماية أمن المواطنين، وأمن المؤسسات بكل وسائل الأمن، والحماية، لاسيَّما أنَّ هدف الأمن الوطني هو تحقيق الأمن الشامل. والشكل الآخر في الأدنى يوضح الجهود، والإجراءات، المتخذة من الجهات الرسمية الحكومية، وفق مؤشر الأمن السيبراني.

جدول رقم (٢) الجهود المتخذة من العراق وفق مؤشر الأمن السيبراني

الاجراءات المتخذة	الاجراءات القانونية	الاجراءات التقنية	الاجراءات التنظيمية	بناء القدرات	اجراءات التعاون	النتيجة
العراق	0,00	6,56	7,57	2,14	4,60	20,71

المصدر: Global Cybersecurity Index ٢٠٢٠ ITU.UN Measuring commitment to Cybersecurity. ٢٠٢١. P٧٤

ونتيجة لهذه الإجراءات الخجولة، باشرت الحكومة العراقية عبر الوزارات الأمنية، ووزارة التعليم العالي، بالاهتمام بالدراسات الأمنية، والسيبرانية، وقامت أيضًا بمراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، بشكل لا يضر بحرية الرأي، والتعبير، ولا يقيد الديمقراطية الناشئة في العراق، ولا ينتهك خصوصية الأفراد.

ويؤشر الجدول المذكور آنفًا، ضعف البنى التحتية الخاصة بالحماية من الهجمات الإلكترونية، وتخلف البنى التحتية الوطنية المسؤولة عن مراقبة هذه الوسائل، وكيفية استخدامها، وقاد الأمر إلى أن يصبح العراق منكشفًا أمنيًا، واستراتيجيًا للعديد من البلدان، مما سهل جرائم الاختراق الإلكتروني، والابتزاز الإلكتروني، والتجسس على معلومات المؤسسات الأمنية، واستخدام البلد كساحة لشن الهجمات الإلكترونية، لضرب أمن معلومات أي دولة كانت، واختراقه، فضلاً عن استراق أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة.((٢٩))

هناك مسألة في غاية الأهمية، هي أنَّ طبيعة التزود بالإنترنت، وسيرفرات مواقع التواصل الاجتماعي، تكون خارج الحدود القومية للدولة العراقية، الأمر الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في سيرفرات، وخوادم، تلك الدول، ورجوعها إلى العراق، وهذا يشكل خرقاً لأمن المعلومات، والاتصالات، في البلاد.

وهنا لا بدَّ من القول: إنَّ بعض المزودين يمنحون الإنترنيت للمواطنين بصورة غير رسمية، أي غير تابع لوزارة الاتصالات العراقية، وغير خاضع لرقابتها المطلقة، عبر أشخاص أو شركات محتالة أو غير مرخصة، وأبراج غير نظامية، ويجري تهريبه من الخارج عبر دول الجوار الاقليمي، عبر مسار شرق بغداد، وديالى من إيران، ومسار آخر هو عبر نينوى وكركوك عن طريق كردستان، ويكون أقل تكلفة من الإنترنيت الرسمي، وما يشجع على هذا الأمر هو التأخر في «مشروع بوابات النفاذ الدولية»، التي عن طريقها تتيح للحكومة العراقية، ووزارة الاتصالات، من السيطرة الكاملة على التزويد بالإنترنيت. ويؤدي هذا الأمر إلى تهديد الأمن الوطني العراقي، عن طريق تحفيز بعض العوامل، وهي:

أولاً- التأثير في البنية التحتية لنظام الاتصالات العراقي، وتهديد موظفيه، لاسيَّما أنَّ رواتبهم تعتمد على التمويل الذاتي.

(٢٩) علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني، مركز البيان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، على الرابط الآتي:
https//:www.bayancenter.org٤٥٦٥/٠٦/٢٠١٨/

ثانيًا- الاعتماد على المصدر الخارجي للتزود بالإنترنيت، يجعل من العراق عرضه للتهديدات السيبرانية، وعمليات القرصنة، والمساس بأمن الدول الأخرى. أي يسمح هذا الأمر بقدر كبير إلى استخدام الداخل العراقي، بقصد شن هجمات سيبرانية، والقيام بعمليات إرهابية على الدول الأخرى.

ثالثًا- سهولة نشر المعلومات المضللة، والأخبار الكاذبة، والشائعات التي قد تهدد استقرار النظام السياسي، والاجتماعي، والأمني.

رابعًا- يسمح الاعتماد على الإنترنيت غير الرسمي، إلى سهولة الوصول إلى الشبكات المحلية، مما يجعل البلاد عرضة لتخريب بناها التحتية، والتكنلوجية، التي تعتمد على الإنترنيت، أو قد تتعرض إلى هجمات إرهابية.

خامسًا- يسمح التزود بالإنترنيت غير الرسمي، إلى سهولة الوصول إلى معلومات أمنية حساسة، أو انكشاف معلومات المواطنين.

إنَّ استهداف البنية التحتية لمواقع المؤسسات الحكومية، وتخريبها، وتدميرها، يتم بسرعة فائقة، ويكلف خسائر كبيرة جدا، تتجاوز الخسائر التي تكون نتيجة العمليات الإرهابية بالشكل التقليدي, والأخطر من ذلك أنَّ الجماعات الارهابية، قد تنفذ هذه العمليات وهي في أماكن بعيدة، وآمنة.

المطلب الثاني: أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تنمية الإرهاب الإلكتروني

إنَّ تأثير وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن الوطني, يضعنا أمام أمر لا بدَّ من الاعتراف به، وهو أنَّ شبكات التواصل الاجتماعي تمنح الفرصة للجماعات الإرهابية، لبث أفكارها ونشرها في المجتمع، وقد تزامن مع النمو الكبير في نسبة الجريمة بكل أنواعها الإلكترونية, لاسيَّما مع تنامي ظاهرة ما يسمى بالإرهاب الإلكتروني, وظهور جماعات مجهولة تنشط إلكترونيا، تستهدف مؤسسات الدولة، والمجتمع، على حدٍّ سواء.((٣٠))

يعتمد الإرهاب الإلكتروني على وسائل الاتصال، بهدف التأثير في الحكومات، والشعوب، لتحقيق أهدافه، وأجنداته، فقد أعتمد (تنظيم داعش الإرهابي) في تنفيذ أجندتها على مواقع التواصل الاجتماعي، فله ما يزيد عن (٥٠) ألف موقع إلكتروني، و(٩٠) ألف صفحة تواصل اجتماعي، على تطبيق الفيسبوك باللغة العربية، و(٤٠) بلغات أخرى، لغرض تجنيد أشخاصًا من مختلف دول العالم، وضمَّهم، إلى التنظيم الإرهابي، وبلغ عدد المنضمين، والمجندين، من الإرهابين في الشهر الواحد حوالي(٣٤٠٠) ألف، بالاعتماد على وسائل التواصل في بث حملاته الإلكترونية، وهذا جعل لهذه المواقع الإلكترونية، والتطبيقات، الأثر البارز في الأمن الوطني العراقي، واستخدمها التنظيم الإرهابي في تخويف، وتخوين الأفراد، والجماعات، والمجتمع ككل، في بث عملياته الإرهابية من إعدامات، وقتل، لترويع المجتمع، لغرض السيطرة على المدن، والمحافظات التي احتلها في عام ٢٠١٤، ونجح في ذلك عبر هروب مدن وقرى كاملة، واستسلامها.((٣١))

---

(٣٠) اهجو رقية, وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الامن الفكري, كلية الآداب والعلوم الانسانية جامعة محمد الخامس , المغرب, ٢٠١٩ , ص١٤.

(٣١) صلاح مهدي هادي و زيد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ص٣٨٣

وهذا يدل على اهتمام التنظيمات الإرهابية بوسائل التواصل الاجتماعي، حتى أصبح لها فرق متخصصة بعمل شبكات التواصل الاجتماعي (فيسبوك، ويوتيوب، وتويتر، وانستغرام)، لبث أفكارها، وأخبارها، وتنفيذ أهدافها، عن طريق هذه الوسائل، وذلك لسهولة استخدامها، وتخطيها الحواجز الجغرافية، والسياسية، والأمنية.[(٣٢)] مما يعني أنَّ الجيل الحديث من التنظيمات الإرهابية، مهتم ويعول كثيراً على منصات التواصل الاجتماعي، بهدف التواصل بينها، ولتبادل المعلومات، أو لغرض التخطيط، والاستهداف، أو لتجنيد العناصر عبر «التغريدات» على منصة «تويتر»، أو ما يعرف (أكس)، وكذلك تجري الحوارات عبر نظام جوجل بلاس، مستثمرة ميزة استقبال الرسائل الخاصة، أو إرسال رسائل إلى أشخاص يظهر ميلهم إلى المشاركة في «الجهاد»، وهذا الجيل مختلف عن الجيل الأول من الارهابيين، الذين قلما استخدموا الانترنت خلال سنوات تكوينه، وكانت الرسائل، والتهديدات، لزعيمهم (أسامة بن لادن)، تنشر عن طريق تسجيلات صوتية، أو مقاطع بشكل فيديو، وكان يرتكز في عمليات التجنيد على طرق تقليدية، تقوم على المعرفة الشخصية، والمقابلة، والحديث وجهاً لوجه، لتجنيد أشخاص يحرضون على العنف، ويستثمرون المبادئ الدينية لضم الأفراد، وتجنيدهم.[(٣٣)]

إنَّ الجيل الجديد يجيد استخدام تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات، ويعول عليها في نشر أفكاره، كما استخدم وسائل التواصل الاجتماعي، للحصول على المعونات، والتبرعات المالية، والتحويل بين الحسابات، عن طريق نشر أرقام حسابات التبرع على هذه المواقع، وهو ما تصعب ملاحقته، أو تستخدم لتجنيد الاشخاص في تنظيماتهم الإرهابية، وتقوم هذه التنظيمات بتداول المنشورات من صور، وأخبار، ومقاطع مصورة، عبر مواقعهم على وسائل التواصل الاجتماعي، وجعلها مرئية لأغلب الأفراد، والجماعات من مختلف البلدان، وحثهم على الانضمام أو «الجهاد»، وهؤلاء بدورهم يقومون بالتعليق، والمشاركة، أو إعادة الارسال، أو التغريد، مما يسهل عملية انتشارها بشكل واسع، كأي منشور أخباري أو اجتماعي أو شخصي على وسائل التواصل الاجتماعي، وتستغل التنظيمات الإرهابية هذه المواقع، في الوصول إلى شخصيات بعينها، عن طريق تحديد هوياتهم، والأماكن التي يترددون عليها.[(٣٤)] وهذا عمل متطور بالنسبة لأفكارهم، الأمر الذي أفرز تنظيمًا يتبنى فكر القرون الوسطى، ويستخدم تكنولوجيا القرن الحادي والعشرين في الاتصال، والتواصل، والوصول إلى قارات العالم أجمع، التي كان الوصول إليها يستغرق شهورًا بالنسبة للتنظيمات الإرهابية، كما وفَّر الانترنت للتنظيمات الارهابية، المساحات الافتراضية للتدريب بعيدًا عن قصف الطائرات المسيرة، وكذلك في صنع المتفجرات، وتجهيزها، واستخدامها في مناطق النزاع، إذ أغلب وصفاتها متوفرة على الشبكة الدولية للإنترنيت، وهو ما يطلق عليه خبراء الأمن (TTPS)، اختصار لـ«تكتيكات وتقنيات وإجراءات».[(٣٥)] ويمكن إجمال أهم العوامل التي أسهمت في استغلال التنظيمات الإرهابية لشبكات الإنترنيت، ومواقع التواصل الاجتماعي، لتهديد الأمن الوطني العراقي، وهي:[(٣٦)]

---

(٣٢) حسين سعدي الفتلاوي, الاساليب الدعائية لتنظيم داعش الارهابي في مواقع التواصل الاجتماعي يوتيوب نموذجا, مجلة لارك للفلسفة اللسانيات والعلوم الاجتماعية ,العدد (٢٧), جامعة واسط , كلية الآداب , ٢٠١٧, ص٤٣٧.

(٣٣) صلاح مهدي هادي و زيد محمد علي، مصدر سبق ذكره، ٢٨٢

(٣٤) أمل صقر, مخاطر واقعية كيف يهدد «التواصل الاجتماعي» الأمن الوطني, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
https//:futureuae.com

(٣٥) بيتر سينجر والان فريدمان، ترجمة: محمد محمود السيد، كيف سيواجه العالم الامن السيبراني، مجلة السياسة الدولية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الآتي:
https//:www.siyassa.org.eg/News.٤٩٢٥/aspx

أولاً- صعوبة تحديد هوية مرتكبي العمليات الإرهابية، وملاحقتهم، فهم يعملون في بيئة افتراضية تساعدهم على الحركة، واستهداف المواقع.

ثانيًا- ضعف التشريعات، والقوانين، الرادعة لهذا النوع من الجرائم في العراق، وتطور العمليات الإرهابية الإلكترونية بشكل سريع، لم يسايره تطور التشريع، والآليات، فالعراق يفتقر لحد الآن لصدور قوانين خاصة، لمواجهة الجرائم الإلكترونية، ليقتصر الأمر على تكييف القوانين القديمة على حالات جديدة.

ثالثًا- سهولة اختراق شبكات المعلومات، لأنَّها متاحة للجميع، وبإمكان التنظيمات الإرهابية الحصول على ثغرات، والتسلل للمعلومات، والقيام بالعمليات الارهابية.

رابعًا- غياب الحدود الجغرافية، وتدني مستوى المخاطر، وهي السمة المميزة لهذه المواقع في استخدامها لمثل تلك الأعمال.

خامسًا- سهولة الاستخدام التقني وقلة التكلفة.

سادسًا- ارتباط شبكات الانترنيت في العراق بالخارج من جانب، وقلة إدراك المجهز المحلي بالمخاطر الأمنية الحديثة، الناتجة عن تكنولوجيا المعلومات، والاتصالات.[(٣٧)]

سابعًا- استغلال وسائل التواصل الاجتماعي بجمع التبرعات، عن طريق تحويل الأموال عبر الحسابات التي كانت تنتشر أرقامها، على صفاحاتهم الشخصية، والرسمية، أو عن طريق اختراق لبعض الحسابات، وسرقة الأموال.[(٣٨)] وفي هذا السياق يمكن اضافة ما يأتي:

١- ضعف الرقابة الرقمية، عن طريق محدودية قدرات الرقابة الإلكترونية لدى الجهات الأمنية، مما سمح للتنظيمات الارهابية بإنشاء حسابات، ومنصات إعلامية، تروج للعنف، والتجنيد لصفوفها.

٢- ضعف الوعي الرقمي لدى المستخدمين، إذ إنَّ العديد من المستخدمين العراقيين، لم يكن لديهم الوعي بكيفية التعامل مع المحتوى التحريضي، والمسيء.

وأخيرًا، لا بدَّ من القول إنَّ التطور المستمر بشبكات الإنترنت بشكل عام، ووسائل التواصل الاجتماعي، لا بدَّ أن يرافقه تطور في بنية مؤسسات الدولة، لاسيَّما المؤسسات ذات الطابع الأمني، والمؤسسات التي تعتمد على الابتكار، وتطوير القدرات، وبدون هذا ستضع هذه المؤسسات نفسها

(٣٦) علي ابراهيم المعموري , الأمن السيبراني وأثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩ ،، ص١١٥.

(٣٧) مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الامن السيبراني والامن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد (١)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠٢١، ص١٧٥

(٣٨) عامر ملاعب، وسائل التواصل الاجتماعي استخدامها وتأثيرها في مجالي الامن والدفاع، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://sitainstitute.com/?p=4750

في حرج كبير، من عدم قدرتها على التكيف، والاستمرار، ومواكبة التطور السريع في وسائل التواصل الاجتماعي، وما يرتبط بها من جرائم حديثة تلقي بتأثيراتها الجديدة على مجمل الأمن الوطني، أو ربما يتطور الأمر إلى الحد من عدم قدرة هذه المؤسسات، على التحكم في وسائل التواصل الاجتماعي داخل الحدود القومية للدولة، لكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما يرافقها من برامج، تعتمد على حافز الإبداع، والابتكار، وهذا ما يجعلها في تطور سريع، وهائل.

المطلب الثالث: أثر وسائل التواصل الاجتماعي في الأمن المجتمعي

الأمن المجتمعي هو محصلة الأمن الشامل للدولة، ويتنوع تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني، ومجمل الأمن المجتمعي، ويتعلق هذا التهديد بالانسجام الاجتماعي، والثقافي، ويمكن رصد أثر وسائل التواصل الاجتماعي في زعزعة الأمن المجتمعي، وتهديد قيمه الثقافية، عن طريق نشر أفكار تتعارض مع قيم المجتمع، وثقافته، ودينه، وعاداته، وتقاليده، ويكون لها الأثر الكبير لاسيَّما في فئة الصغار، والشباب، أو الفئات التي لا تمتلك الحصانة الكافية، والدراية، والمعرفة اللازمة، ضد التأثر، وتأثير هذه الأفكار، التي قد ينتج عنها اغترابهم الاجتماعي، أو العداء لمجتمعاتهم، وعاداتهم، وتقاليدهم، بحكم قدرة هذه المنصات من إقامة عالم افتراضي بديل. وكذلك أسهم التوسع في استخدام هذه الوسائل، في انتشار جرائم جديدة تهدد الأمن المجتمعي، منها: الابتزاز الإلكتروني، والتشهير بالآخرين، والقرصنة المالية، نتيجة سهولة الوصول إلى الملفات الشخصية لمستخدمي هذه الوسائل.

وبقدر تعلق الأمر بالحالة العراقية، فإنَّ أغلب مستخدمي هذه الوسائل، لا يملكون الوعي الكافي، والالمام الدقيق، بكيفية استخدامها، وبرزت الجرائم الإلكترونية، وتحولت إلى ظاهرة تخدم أغراض مادية، أو انتقامية، أو سياسية، أو غيرها, كما أنَّ هذه الجرائم تمس الحياة الخاصة للأفراد، ونشر الإشاعات، والأفكار الارهابية, وخطورتها تكمن في طابعها العالمي، إذ إنَّها تتجاوز عنصري المكان والزمان، لأنَّ الحواجز الجغرافية لا تمثل عوائق أمام مرتكبيها, فضلًا عن صعوبة جمع الأدلة، التي تواجهها إجراءات التحقيق في هذه الجرائم، لسهولة محوها في وقت قياسي, وعدم الإبلاغ عن هذا النوع من الجرائم، لعدم رغبة الضحايا في الظهور بمظهر غير لائق أمام الأهل، ولن نبالغ إذا قلنا من السهل ارتكاب جرائم مثل الاختلاس, والسرقة, أو جرائم التزوير، عن بعد باستخدام التكنولوجيا, وأصبحت وسائل الأمان، والحماية المحسوسة، وصناديق الحفظ، وأماكن التخزين، لا تكفي وحدها لتحقيق الأمن المنشود، لحماية المعلومات، والخصوصية، من مخترقيها.

ومع انتشار مواقع التواصل الاجتماعي، ظهر بعض الأفراد الذين يحاولون تطويع هذه التكنولوجيا لأغراضهم الشخصية، من أجل تحقيق أهداف رخيصة، وخبيثة، وتعمل على ابتزاز الأفراد ماليًا، وأخلاقيًا، وتضر بالأمن الوطني، والاستقرار الداخلي، من جميع النواحي سياسيًا، واقتصاديًا، واجتماعيًا، وأخلاقيًا.

كما أنَّ المساس بخصوصية حياة الأفراد، نتيجة اختراق أجهزة الكمبيوتر، واختراق البريد الإلكتروني، واختراق وسائل التواصل الاجتماعي المفعلة في الهواتف، وغيرها، مثل هذه الجرائم تمثل تهديدًا جسيمًا

لخصوصيات حياة الأفراد الشخصية، والعائلية، وأسرارها، سواء حدث الاختراق من قبل (الهاكرز أو الكراكرز)، فضلًا عن المساس بسمعة الأفراد، وشرفهم، عن طريق نشر صور مشينة لهم، سواء كانت تلك الصورة حقيقية أو مزيفة، ومعدلة، عن طريق برامج تعديل الصور، أو برامج الذكاء الاصطناعي، أو السب، أو التشهير عبر هذه الوسائل، وتعدُّ من القضايا الخطرة التي تهدد الفرد العراقي، وليس على مستوى الأفراد فحسب، بل على مستوى المجتمع ككل.

كما تتمثل خطورة هذه الوسائل على الأمن المجتمعي ايضاً، في اختراق حسابات الأشخاص في مواقع التواصل الاجتماعي، واستخدام المعلومات في الاحتيال، والسرقة، أو الابتزاز، أو تعرض هذه الحسابات إلى القرصنة الإلكترونية، واختراق الأجهزة غير المحمية، وتعرض بياناتها للسرقة، لذلك تؤثر هذه الوسائل في الأمن الوطني، عن طريق انتشار أشكال جديدة عبر الانترنت.[(٣٩)] وتعدُّ هذه الجرائم من أهم التحديات التي يواجهها العراق، والعالم بشكل عام، وأبرز أسبابها هي:[(٤٠)]

أولاً- لم يستطع العراق إقرار قانون الجرائم المعلوماتية، على الرغم من الحاجة الفعلية لمثل هذا القانون، كونه يعالج بشكل صريح كل الجرائم التي ذكرناها، لكن بشرط إزالة المواد التي تؤثر في حرية الرأي، والتعبير، وتعديلها، وتعديل المصطلحات العامة التي من الممكن أن تستخدم لتقيد الحقوق، والحريات، أو لأغراض التصفية السياسية.

ثانيًا- تسعى وزارة الاتصالات العراقية إلى إقامة جدار أمني، يمنع اختراق قاعدة المعلومات في البلد. ولحد الآن توجد هنالك ثغرات في الأمن السيبراني العراقي، وأنَّ الحكومة العراقية تواصل العمل الجاد لمنع عمليات القرصنة، وتعزيز الحماية الأمنية. ويمكن أن تقل هذه المخاطر باعتماد الكيبل الضوئي، بعد أن وصل إلى نسب إنجاز كبيرة، تغطي أغلب الرقعة الجغرافية للبد.

ثالثًا- أصبح كل شيء متوفرًا على الإنترنت، وينشر على مواقع التواصل الاجتماعي، مما يجعل العائلة في ضغط مستمر في رقابة أبنائها، أو تركهم لهذه المواقع لصياغة أفكارهم أو التأثير فيها.

رابعًا- أسباب ذاتية تتعلق بالفرد العراقي نفسه، باستخدام هذه الوسائل ربما يقود إلى سرقة بياناته، أو أسراره العملية، والعائلية، أو حسابه المصرفي بعد تداول بطاقات الدفع الإلكتروني، مما يقود إلى ابتزازه للحصول على الأموال، أو القيام بأفعال معينة. وقد يكون الأمر لأسباب موضوعية، كالأسباب الاقتصادية المادية، أو الجهل، أو التشفي، مما دفع البعض لابتزاز الأفراد، والحصول على مكاسب.

خامسًا- أسباب سياسية بهدف التجسس على الخطط العسكرية، وغيرها من المعلومات الحساسة، فضلًا عن الإساءة، والتشهير، برموز سياسية أو دينية، لصالح كيانات تسعى إلى تحقيق عدم الاستقرار السياسي، والأمني في العراق، والتحريض على القيام بأعمال غير مشروعة، ونشر الشائعات بقصد

(٣٩) تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الامن الوطني والمنظومة القيمية، تقرير ملتقى اسبار رقم ١٠٣ شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://multaqaasbar.com

(٤٠) فاطمة نوري ابراهيم الموسوي, الجرائم الالكترونية, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)على الرابط الآتي: https//:annabaa.org/arabic/informatics١٨١٧٦/

إحداث الفوضى في البلاد. وهنا يمكن الإشارة إلى مسألة في غاية الأهمية، وهي الفراغ الأمني، والسياسي في العراق، ولاسيَّما بعد العام ٢٠٠٣، وفَّر بيئة مناسبة للتنظيمات الإرهابية، لبناء شبكات رقمية غير خاضعة للرقابة الفعَّالة، فضلاً عن استغلال التنظيمات المتطرفة للتوترات المجتمعية، والطائفية، لبث رسائل الكراهية، والتحريض الطائفي.

سادسًا- ارتفاع تكلفة أدوات الحماية الإلكترونية، والقانونية، التي يجب على الدول أن تتبناها منذ دخولها إلى العالم الافتراضي، وتستثمرها في محاربة الجرائم الإلكترونية. ويجب على العراق أن يتبناها منذ الدخول في العالم الرقمي، لكن بسبب عدم الاستقرار السياسي، والأمني، وارتفاع تكاليفها، وتطوراتها السريعة، جاءت عملية الحماية متأخرة، ومتخلفة بعض الشيء مقارنة بالعديد من دول الجوار العربي، والإقليمي، أي إنَّ البلاد دخلت للعالم الرقمي بدون حماية حقيقة.

إنَّ لوسائل التواصل الاجتماعي أثرًا كبيرًا في الأمن المجتمعي، لاسيَّما أنَّها انتشرت على نطاق واسع، ودخلت في أغلب مفاصل الحياة، وأصبح الأغلب يستخدمها، ويعول عليها، سواء للعمل، أو للدراسة، أو للتسلية، وأنَّها شكَّلت جزءًا كبيرًا من حياتنا اليومية. ونتيجة لذلك، ارتبطت بها جرائم جديدة تهدد الأمن المجتمعي، ولا بدَّ من صنع سياسات عامة، تواكب التطورات الحاصلة على المستوى الفكري، والتكنولوجي، ويفترض بهذه السياسات أن لا تحرم الأفراد من حقهم في استخدام تلك الوسائل، أو تقيد حرية الرأي، والتعبير، والفكر، والتفكير، بل تأخذ دور الرقابة، والمحاسبة، من دون التدخل أو انتهاك الخصوصية، والمحاسبة عند تهديد أمن الآخرين، وسلامتهم، وأنَّها تملك رقابة ذاتية، وهذا الأمر سنتناوله لاحقًا بشكل مفصل، وهذه الرقابة على المنشورات، تطورت في الفترة الأخيرة، وقامت بوضع معايير، وشروط، على المستخدمين، يجب الالتزام بها، إلا أنَّها محل انتقاد، فمثلاً إدارة برنامج الفيس بوك، تعرضت للعديد من التساؤلات من قبل النقابات، ومؤسسات المجتمع المدني في الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب حذف محتوى يوثق انتهاكات لحقوق الإنسان من قبل قوات الأمن الداخلي. ومع هذه الرقابة، لا بدَّ للجهات الحكومية من مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، ومراقبة الجرائم التي ترتبط بها، والشائعات التي تنبثق عنها. وبسبب طبيعتها العالمية العابرة للحدود القومية، ومخاطرها الأمنية، تصبح مراقبة محتواها أمرًا طبيعيًا، وضرورة قصوى، بشكل لا يصادر حقوق الأفراد، ولا يتعدى على خصوصيتهم، ولا يحول النظام الديمقراطي في العراق إلى نظام بوليسي، ولا يتعدى على الدستور، والقوانين النافذة المنظمة لحقوق الأفراد، وحرياتهم الأساسية، وأهمها حرية الرأي، والتعبير، ولا يصادر أي مكسب من مكاسب النظام الديمقراطي.

المبحث الثالث

الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي وتعزيز الأمن الوطني العراقي

الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي أمر في غاية الأهمية، على الرغم من وجود من يعارض هذه الرقابة، إلا أنَّ حقيقة الأمر تجعل من هذا الفضاء الافتراضي، فضاءً آمنًا، عن طريق تحجيم الجرائم التي ترتبط به، كما تسهم الرقابة بمكافحة الشائعات، والأخبار المضللة، مما يخلق بيئة آمنة للمستخدمين، ويجب أن تراعي هذه الرقابة خصوصية المستخدمين، وأن لا تُستَعمل للإقصاء السياسي ضد الخصوم، والمعارضة، كما يجب أن تستخدم بشكل يحفظ النظام الديمقراطي، ومكتسباته، وهذا ما نحاول توضيحه، واثباته، في هذا المبحث، الذي قُسِّم على مطلبين، هما:

المطلب الأول: آليات الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي وحماية الأمن الوطني

منذ تأسيس النظام السياسي الجديد بعد عام ٢٠٠٣، ودخول الإنترنت، وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي بعد عام ٢٠١٣، لم تكن هناك رقابة حكومية، ولا إمكانات لمثل هذه الرقابة، والسمة البارزة في تلك الفترة هي انتشار الجرائم الإلكترونية، التي هددت المجتمع برمته لاسيَّما الشباب. ومن الجرائم الخطيرة التي انتشرت، التشهير، والتسقيط، ونشر المعلومات غير الصحيحة (الشائعات)، وبسببها فقد العديد من الأشخاص حياتهم، على الرغم من أنَّ الحق في الحياة، من أسمى الحقوق في الأديان السماوية، وعلى مستوى المواثيق الدولية، والإقليمية، والدساتير الوطنية. وكذلك انتشار مواقع الفضائح، التي لا تستند إلى وثائق، أو مستندات صحيحة، واستهداف سمعة الأفراد، وإنَّ الحق في السمعة من أهم الحقوق التي يجب حمايتها، والحفاظ عليها.

إنَّ الغاية من وسائل التواصل الاجتماعي، هي لتعزيز التواصل، وتحقيق المنافع السياسية، والاقتصادية، والعلمية، والرياضية، والبيئية، وغيرها، إلا أنَّ بعض الأشخاص قد تستغلها بطريقة خاطئة في تهديد الأمن الوطني، بعد انتشار الجرائم الإلكترونية، والاحتيال، والتهديد، والسب، وانتشار الشائعات بسرعة كبيرة، وإرهاب المجتمع، والتحريض على العنف، والتشهير عن طريق صفحات، وأسماء وهمية، وتجارة المخدرات، والسلاح، والتجارة بالرقيق، وغيرها على مواقع التواصل الاجتماعي، ولغرض درء هذه المخاطر عن الدولة، ومواطنيها، لا بدَّ أن تكون تحت رقابة الحكومة، من أجل ضمان أمنها، وأمن مواطنيها، لكن نشترط أن لا تفرط هذه الرقابة بمكاسب الديمقراطية، ويبقى موضوع الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، موضوعًا جدليًا، فهناك من يؤيده، وهناك من يقف ضده. ويمكننا أن نصنف نوعين من الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، هما:

أولاً- الرقابة الوقائية أو الاستباقية: وتكون قبل نشر المحتوى، ونرى أنَّ هذه الرقابة هي حق خاص لوسائل التواصل نفسها، ويمكن لمؤسسات الحكومة أن تتدخل إذا ما سمحت لها هذه الوسائل، وتكون عبر مذكرات تفاهم أو عقود. وتكون هذه الرقابة عن طريق تحليل الموضوعات، وقياس اتجاهات

الميول، وتحليل أنماط الانتشار، والمصطلحات، والمفردات التي تمَّ تصنيفها مسبقًا، وتمارسها وفق شروط الاستخدام التي تلزم الموافقة عليها إجباريًا، وبصورة مسبقة، والتي تختلف بدورها من موقع إلى آخر، ورفض أو حذف أي مضمون أو حساب يخالف سياساتها الآنية، أو المستقبلية، من دون الالتزام بتقديم إخطار مسبق.[٤١] فمثلاً أطلقت الفيسبوك سياسة (معايير المجتمع)، وهي ستة أقسام: (العنف والسلوك الإجرامي، والسلامة، والمحتوى محل الاعتراض، والنزاهة والمصداقية، واحترام الملكية الفكرية، والطلبات ذات الصلة بالمحتوى)، وما نلاحظه أنَّ هذه الوسائل، تضع المواطنين، والأفراد بين المطرقة، والسندان، فهي تستخدم من لدن فيسبوك في مرات عديدة، لمصادرة حرية الرأي، والتعبير، لاسيَّما إذا ما تعلق الأمر بالهوية الوطنية، والثقافية، والدفاع عن الوطن، والرموز القومية، وكذلك يمكن استخدام هذه الرقابة من قبل الحكومات، بحجة أي محتوى لا يرغبون به، هو عبارة عن خطاب كراهية، بعد الإبلاغ عنه، وهو يصادر حرية الرأي، والتعبير.

ثانيًا- الرقابة اللاحقة: وتكون بعد نشر المحتوى، وتشير إلى عملية المتابعة، والتقييم للمحتوى المنشور من قبل جهات، مثل: إدارة المنصات الاجتماعية، أو رقابيين مستقلين، وتهدف هذه الرقابة إلى التأكد من عدم انتهاك المحتوى، للمعايير المحددة أو الحقائق العامة، في حال تمَّ تحديد انتهاك، يمكن اتخاذ إجراءات ضد الناشر. وإنَّ هذا النوع من الرقابة هو محل جدل كبير، لاسيَّما إذا مورس من قبل الجهات الحكومية، لما فيه من انتهاك لخصوصية الأفراد، كما أنَّ هذا النوع من الرقابة على المحتوى، لا تقتصر على حرمان صاحب المحتوى من التعبير عن رأيه، بل تتعدى ذلك إلى حرمانه من التأثير في آراء الآخرين، ومن ثَمَّ الحد من فاعليته في تشكيل الرأي العام. ويمكن تحديد عدة ممارسات تتبعها الدول، لمراقبة محتوى التواصل الاجتماعي، بعضها مشروع، والآخر يدخل في نطاق التجسس غير القانوني، أبرزها:[٤٢]

١- إنشاء المراصد ووحدات المتابعة: إذ باتت الهيئات الحكومية، الأمنية، وغير الأمنية، تهتم برصد وسائل التواصل الاجتماعي، وما ينشر عليها، بغرض التعرف على توجهات الرأي العام، أو الرد على الشائعات، وكذلك تتبع النشاطات غير القانونية (مثل: الدعاية الإرهابية، وممارسة الاحتيال، وغيرهما)، وهي المراصد التي تمزج بين الجهود البشرية، وكذلك استخدام التطبيقات المتخصصة، في جمع البيانات من وسائل التواصل الاجتماعي.

٢- استخدام تقنيات مراقبة المحتوى : وهي حلول تقنية، وخدمات تنتجها شركات الاستشارات التكنولوجية، تقوم برصد محتوى الإعلام الاجتماعي، وجمع المعلومات عبر المنصات المختلفة، إلى جانب تحليل تلك المادة، واستخراج المؤشرات منها بشكل فوري، وآلي، عبر محركات تحليل النصوص text analytic engines

٣- عقد تفاهمات مع شركات مواقع التواصل: وتعقدها الحكومات مع شركات مواقع التواصل، وتقدم بموجبها الأخيرة المعلومات بشأن أنشطة المستخدمين، ومن أشهر الممارسات في هذا الشأن، القانون الأمريكي لمكافحة استخدام الإرهابيين للإعلام الاجتماعي، الذي تمَّ تمريره في

(٤١) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، آليات وضوابط مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، على الموقع الآتي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2515

(٤٢) مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اليات وضوابط مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، على الموقع الآتي: https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2515

١٦ ديسمبر ٢٠١٥ (Combat Terrorist Use of Social Media Act of ٢٠١٥)، ويمنح الإدارة الأمريكية صلاحيات لمراقبة هذا المحتوى، وبناء تفاهمات مع الشركات المالكة لتلك المواقع، بشأن الحصول على المعلومات.

٤- تقديم طلبات كشف البيانات، عبر تقديم الحكومات لإدارات مواقع التواصل الاجتماعي، طلبات بالكشف عن بيانات بعض المستخدمين أو صفحات محددة، لأسباب أمنية أو جنائية، وهي الطلبات التي تتقدم بها هيئات تنفيذية، أو تتم بناءً على أحكام قضائية، مثلاً نجد مصر تقدمت خلال سنوات (٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٧) بـ (٢٦) طلبًا، للاستعلام عن حسابات (٣٢) مستخدمًا لمنصة فيسبوك، لمعرفة البيانات الخاصة بهم، لكن هذه المنصة لم تستجب إلا لطلب واحد عام ٢٠١٤.

٥- استخدام سياسات الإبلاغ: وذلك بالاستفادة من خاصية ابلاغ إدارة الموقع، عن المحتوى المخالف لسياساته، حتى يتم حذفه. وعلى الرغم من أنَّ تلك الخاصية موجهة للمستخدمين بشكل أساسي، إلا أنَّ هناك اتهامات للحكومات باستخدامها، لحذف المحتوى غير المرغوب فيه، عن طريق ما يسمى باللجان الإلكترونية، التي تشنّ هجمات من الإبلاغ الكثيف، ضد حساب أو صفحة أو منشور معين، فضلًا عن وجود برمجيات يمكنها القيام بتلك المهمة بشكل إلكتروني.

٦- برمجيات التجسس والاختراق: وهي برمجيات القرصنة التي تحصل عليها بعض الحكومات، والأجهزة الأمنية، للتجسس على المستخدمين، بما يخالف حقوق الأفراد في الخصوصية، ويكون الكشف عنها بمنزلة فضائح لتلك الإدارات.

٧- الحجب الكلي والجزئي: ويمثل هذا الإجراء المستوى الأكثر تشددًا، في فرض الرقابة على مواقع التواصل، سواء عن طريق الحجب التام لمواقع التواصل، على غرار إيران، وكوريا الشمالية، وكذلك الصين، وتركيا، التي أنشأت مواقع بديلة لمواطنيها مثل (يوكو وويبو)، وكذلك العراق بعد تظاهرات ٢٠١٩. أو الحجب المؤقت المرتبط بأحداث معينة.

إنَّ هذه الرقابة تعدُّ مهمة للحفاظ على الأمن الوطني، والأمن المجتمعي، من جميع أشكال الانحراف، والجرائم، التي تهدده سواء أكانت سابقة أم لاحقة، لكن إذا ما انحرفت عن أهدافها، ومساراتها، وأصبحت وسيلة لتقييد حرية الرأي، والتعبير، أو انتهاك الخصوصية، أو تصفية المعارضة السياسية، أو وسيلة التجسس، والتعقب، فإنَّ هذا الأمر لا يحقق الأمن، بل على العكس من ذلك، فقد يؤدي إلى الغليان، والهيجان، وربما الثورة، وحتى في موضوع الرقابة الذاتية لمواقع التواصل الاجتماعي، يثير العديد من الإشكاليات التي ذكرناها سابقًا، وعلى الرغم من هذه الإشكاليات تبقى مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، ضرورة حتمية بشروط عدم مصادرة مكاسب النظام الديمقراطي.

وعلى الرغم من أهمية هذه الرقابة، إلا أنَّها تتعرض للعديد من المعوقات، فضلًا عن المعوقات التي تتعلق بالشركات المالكة لهذه الوسائل، وكيفية الاستعلام منها، ومدى سرعة ردها، وشفافيته. هناك معوقات أخرى تتعلق بتعدد هذه الوسائل الاجتماعية، مما يزيد من صعوبة الرقابة عليها بصورة شاملة، ومطلقة، لكن الأمر ليس بالمستحيل، ناهيك عن تحدٍ مهم يتعلق بتطور التكنلوجيا، واستخدام الذكاء الاصطناعي، الذي يستغل لغرض النشر المضلل أو المثير للجدل، وكذلك غياب المعايير القانونية الموحدة بين الدول، وقصور في الشفافية، مما يجعل أمر تطبيقها معقدًا. ويمكن أن يؤثر في تقييد حرية الرأي، والتعبير، أو في انتهاك الخصوصية، أي هنالك نوع من التضارب بين ضرورة الرقابة من جانب، وحماية حرية الرأي، والتعبير من جانب آخر. وهذا ما سنركز فيه.

المطلب الثاني: الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي وكفالة حرية الرأي والتعبير

الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعلى الشبكة العنكبوتية، أمر في غاية الأهمية كونها تهديدات لاتماثلية للأمن الوطني، وتعدُّ تهديدات حديثة لا يمكن مجابهتها في وسائل قديمة، ولا بدَّ من اكتشاف وسائل جديدة تضمن أمن المعلومات، وتكون بمنزلة ركيزة للاقتصاد الرقمي، وكابح مهم للجرائم الإلكترونية.

إنَّ حرية الرأي، والتعبير في هذه الوسائل، تجري في بيئة افتراضية، لكنها ليست مطلقة بالنسبة للدولة، ولا بالنسبة لسيادة القانون، فهي تخضع إلى الدولة، وقوانينها، إذا ما قامت الدولة بتشريع قوانين تنظم الرقابة على هذه الوسائل، وكذلك طلب الاستعلام من مالكي هذه الوسائل، عن بعض الحسابات التي يشتبه بها، لكن كإجراء استباقي أي قبل حدوث الضرر، بتقديرنا لا يمكن لهذه الرقابة أن تكون فعَّالة، وواحدة من وسائل الرقابة الحكومية على وسائل التواصل الاجتماعي، هو التضييق على ما ينشر عليها من محتوى، بحجة عدم وجود قانون، أو تطبيق قوانين لا تلائم التطور الحاصل في حياة المجتمع، وهذه الحجة تحجم حرية الرأي، والتعبير، والحريات.

أمَّا الحجب الجزئي بمعنى أن تكون هذه الوسائل غير قابلة لنقل المعلومات، أو الحجب الكلي، ويجعلها غير قابلة للعمل، أو حجب منظومة الانترنيت بشكل كلي، هذا الأمر يتعارض مع المواثيق الدولية، والقوانين الداخلية المتعلقة بشفافية المعلومات، وحرية الرأي، والتعبير، ويجب أن يكون الأمر لا حرية مطلقة، بحيث يؤدي إلى المساس بالنظام العام، والآداب العامة، ولا مقيدة صارمة بشكل يمس حقوق الانسان، وحرياته الأساسية. وإذا ما استخدمت هذه الآليات بشكل مفرط، أو قد يتطور الأمر إلى ملاحقة المدونين، ومنع سفرهم، واحتجازهم، واعتقالهم، وهنا نقول: كلما زادت السلطة الحاكمة في مراقبتها، ومعاقبتها، لأصحاب المواقع، والشبكات الاجتماعية، زاد اتساع رقعة الاحتجاج الافتراضي.

ونجد أنَّ الحكومة العراقية أصدرت في ٢٠١٤ لائحة قواعد البث الإعلامي، وكذلك لائحة أخرى في سنة ٢٠١٩، وهذا الأمر مهم كون أهدافه كانت نبيلة في الحفاظ على الأمن الوطني، أمَّا إذا استخدمت هذه اللوائح لأغراض أخرى، كتحجيم حرية الرأي، والتعبير، بحجة انتهاك القانون، فإنَّها تمثل تهددًا لهذه الحرية.

وكذلك قانون المعلوماتية الذي لم يقر من قبل مجلس النواب، على الرغم من قراءته مرة أولى في (٢٠١١)، ومرة ثانية في (٢٠١٢)، كونه رادعًا للجرائم الإلكترونية، وإنَّ وجود تشريع يعني سدّ النقص في التشريعات، لكن يشترط أن يكون قادرًا على معالجة تلك الجرائم، التي تتطور باستمرار مع التطور السريع الحاصل في وسائل التواصل الاجتماعي من جانب، وأن يكون متلائمًا مع الديمقراطية العراقية، وما رافقها من حريات من جانب آخر.

إنَّ مكتسبات وسائل التواصل الاجتماعي كبيرة جداً، ولا يمكن تجاوزها، ونكرانها، لا بل نقول: إنَّها أصبحت سمة من سمات العصر، لكن بالمقابل التهديدات عديدة، ومتعددة، ومؤثرة في الأمن الوطني للدول المتطورة تكنولوجيًا، والدول النامية على حد سواء، لذلك فرض الرقابة عليها ذاتيًا، ومعرفيًا، وتشريعيًا، وتثقيف المجتمعات عن سوء استخدامها، يعدُّ أمرًا في غاية الأهمية، بشكل لا يؤثر في الحقوق، والحريات، ومكتسبات النظم الديمقراطية التي تضمن الاستقرار الاجتماعي، والسياسي.

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

إنَّ التطورات السريعة في مجال الاتصالات، أثَّر بمختلف نواحي الحياة البشرية، وفي الأصعدة كافة سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وأمنية، وأحد نتاجات، وتجليات، هذا التطور هي وسائل التواصل الاجتماعي، التي لا تعترف بالحدود القومية للدولة، ولا بسيادتها، فأخذت تلقي بتأثيراتها على الأمن الوطني بصورة مباشرة.

وبقدر تعلق الأمر في العراق، نجد تأثير هذه الوسائل حاضرة على الصعيد السياسي، إذ يشكل اختراق المؤسسات السياسية مشكلة كبيرة، لما يرافقه من تسريب، وانكشاف معلومات، تتعلق بأمن الدولة، وأمن مؤسساتها، وأمن مواطنيها، وهو ما يؤشر ضعف البنى المعنية بمراقبة هذه الوسائل.

كما أنَّها استغلت من قبل الجماعات، والعصابات الإرهابية، لغرض نشر أفكارها، أو لتجنيد الإرهابيين، أو لجمع التبرعات لتمويل مشاريعها الإرهابية، مستغلة في ذلك البيئة الافتراضية التي توفرها، أو نقص التشريعات الحديثة التي تعالج المشكلات الجديدة، الناتجة عن استخدام هذه الوسائل.

إنَّ وسائل التواصل الاجتماعي أثَّرت في مجمل جوانب الحياة الاجتماعية، ليصل الأمر إلى إثارة الفتن، وتهديد النسيج الاجتماعي، أو تستخدم لضرب أمن المواطنين، عبر الوصول إلى ملفاتهم، واختراقها، وقرصنة معلوماتها، لأجل ابتزازهم، نتيجة عدم توفر الوعي الكافي لكيفية استخدامها، والمشكلات الناتجة عنها.

الاستنتاجات

١- يعدُّ مفهوم الأمن الوطني مفهومًا شاملًا، فهو لا يقتصر على القوة، والترسانة العسكريتين، بل إنَّه يعني أمن الدولة على المستوى الداخلي بكل جوانبه، وأمنها الخارجي. وبسبب التطورات التكنلوجية الهائلة، وما رافقها من تطور في وسائل التواصل الاجتماعي، وتتدخل الروبوتات،

والذكاء الاصطناعي في إدارتها، وتوجيهها، وكذلك حرية تكوينها، وحق امتلاكها، وفاعليتها، وسرعة انتشارها، الأمر الذي يؤثر في أمن المجتمع، وأمن الدولة، ومؤسساتها، واستقرارها السياسي، وبناها الاقتصادية، وتماسكها الاجتماعي، وقيمها الثقافية.

٢- ارتبط بوسائل التواصل الاجتماعي جرائم جديدة، هددت أمن المواطنين بصورة مباشرة، كالقرصنة، والابتزاز، والتشهير، وإنتشار المعلومات المضللة، وغيرها، فضلاً عن بروز ما يعرف بالإرهاب الإلكتروني.

٣- استغلت التنظيمات الإرهابية وسائل التواصل الاجتماعي، لتحقيق مكاسب سياسية، واقتصادية، وأهداف أيديولوجية، مما ترك آثارًا واضحة في الأمن الوطني العراقي.

٤- يجب أن تخضع عملية التزويد بالإنترنيت، لسيطرة الحكومة العراقية بشكل مطلق، لأنَّ الإنترنيت المهرب يضرُّ في أمن الدولة، والمواطنين، على حدٍّ سواء، وربما يستخدم لشن هجمات سيبرانية على الدول الأخرى.

٥- استغل (تنظيم داعش الإرهابي) وسائل التواصل الاجتماعي، لغرض التجنيد في صفوفه، وتمويل عملياته الإرهابية، كما استخدمها لترويج السكان الأمنيين، مما شكَّل تهديدًا مباشرًا للأمن الوطني. بسبب ضعف الرقابة الرقمية، ومحدودية قدرات الرقابة الإلكترونية لدى الجهات الأمنية، مما سمح للتنظيمات الإرهابية بإنشاء حسابات، ومنصات إعلامية، تروج للعنف، والتجنيد لصفوفها.

٦- أغلب مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي في العراق، لا يملكون الوعي الكافي، والالمام الدقيق بكيفية استخدامها، وبرزت الجرائم الإلكترونية، وتحولت إلى ظاهرة تخدم أغراض مادية، أو انتقامية، أو سياسية.

٧- العراق يفتقر لقوانين خاصة، وحديثة، لمواجهة الجرائم الإلكترونية، ويقتصر الأمر على تكييف القوانين القديمة على حالات جديدة.

٨- على الرغم من ضعف الرقابة الرقمية، لكن الرقابة على وسائل التواصل الاجتماعي، أمر في غاية الأهمية، بشرط أن لا تقيد حرية الرأي، والتعبير، ولا تمس بخصوصية الأفراد، ولا تستخدم لأغراض سياسية، ولا تبدد أي مكسب من مكاسب الديمقراطية.

التوصيات

١- سنَّ تشريعات معاصرة تتناسب مع المشكلات الحديثة التي يثيرها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

٢- تحسين القدرات، والطاقات، واستثمار الإمكانات الفكرية من إبداع، وابتكار، لاسيَّما الطاقات المتوفرة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة العلوم والتكنلوجيا، والقطاع الخاص، للحد من آثار وسائل التواصل الاجتماعي.

٣- إنشاء مراكز أو اقسام أو وحدات في المؤسسات ذات الطابع الأمني، تهتم بالأمن السيبراني، وإن كانت موجودة يجب تفعيلها، عن طريق تحسين قابلية أفرادها.

٤- يجب أن يأخذ الإعلام دوره في تعريف المواطنين بالآثار السلبية، والجرائم الناشئة نتيجة الاستخدام السيئ لوسائل التواصل الاجتماعي، وبمخاطر هذه الوسائل.

٥- أن تكون هناك سياسات عامة قوية، تساعد في تحجيم تأثير وسائل التواصل الاجتماعي السلبية على الأمن الوطني، وإنَّ التوازن بين حرية التعبير، والضرورات الأمنية، يجب أن يكون محور استراتيجيات الحكومات، لاسيَّما الحكومة العراقية.

٦- مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي أمر ضروري، بشرط أن لا يتدخل بخصوصية الأفراد، ولا يؤثر في حقوقهم، وحرياتهم، وأهمها حرية الرأي، والتعبير، ولا يؤثر في مكسب الديمقراطية الافتراضية.

٧- مما يجب قوله أخيراً، إنَّ انتشار استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، ليس أمرًا سلبيًا كله، بل إنَّ لهذه الوسائل العديد من الايجابيات، وإنَّ إيجابياتها تفوق سلبياتها، لكن لكل ظاهرة ايجابيات، وسلبيات. وجاءت فكرة البحث لعرض موسع للمشكلة، وتقديم الحلول.

قائمة المصادر

أولاً- الكتب العربية والمترجمة:

١- أحمد قاسمي وسليم جداي, تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الامن المجتمعي للدول الخليجية, المركز الديمقراطي العربي, برلين, ٢٠١٩.

٢- الفين توفلر ترجمة: لبنى الريدي، تحول السلطة المعرفة والثورة على اعتاب القرن الواحد والعشرين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٦.

٣- ايهاب خليفة, القوة الالكترونية كيف يمكن للدول أن تدير شؤونها في عصر الانترنيت, دار العربي ٢٠١٧.

٤- ثامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الخارجية واستراتيجية إدارة الأزمات، دار مجدلاوي، عمان، ٢٠٠٩.

٥- دايفيد ميرمان، ترجمة: عبد الحميد الخزامي، الأساليب الحديثة للعلاقات العامة والتسويق، الدار الأكاديمية للعلوم، القاهرة، ٢٠١٠.

٦- سعد بن علي الشهراني، إدارة عمليات الأزمات الوطنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ٢٠٠٥.

٧- عامر مصباح، المنظورات الاستراتيجية في بناء الأمن، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ٢٠١٣.

٨- عباس صادق، الإعلام الجديد، الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

٩- عبد الحميد بسيوني، الديمقراطية الالكترونية، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٨.

١٠- فراس عبد الكريم البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام ٢٠٠٥، مطبعة السيماء، بغداد، ٢٠١٧.

١١- محمد الأمين أحمد عبد، مواقع التواصل الاجتماعي والحراك الشعبي الاعتماد المتبادل، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ٢٠٢٠.

١٢- هايل عبد المولى طشطوش، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١.

ثانياً- البحوث والدراسات والمجلات والدوريات:

١- اهجو رقية, وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الأمن الفكري, كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس, المغرب, ٢٠١٩.

٢- حسين سعدي الفتلاوي, الأساليب الدعائية لتنظيم داعش الارهابي في مواقع التواصل الاجتماعي يوتيوب نموذجًا, مجلة لارك للفلسفة اللسانيات والعلوم الاجتماعية, العدد (٢٧), جامعة واسط, كلية الآداب, ٢٠١٧.

٣- زاهي راضي، استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في العالم العربي، مجلة التربية، العدد(١٥)، جامعة عمان الاهلية،٢٠١٣ .

٤- صلاح مهدي هادي و زيد محمد علي، الأمن السيبراني كمرتكز جديد في الاستراتيجية العراقية، مجلة قضايا سياسية، العدد (٦٢)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٢٠.

٥- عادل عبد الصادق, القوة الالكترونية – اسلحة الانتشار الشامل في عصر الفضاء الالكتروني, مجلة السياسة الدولية, العدد (١٨٨), مركز الاهرام , ٢٠١٢.

٦- علي حرب، هكذا اقرأ ميشيل فوكو، مجلة نزوي، العدد (٨٣) ، ٢٠١٥.

٧- غفران يونس, وسائل التواصل الاجتماعي ومحاولات التغيير في العراق, مجلة دراسات دولية, العددان ٦٤-٦٥, مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية, جامعة بغداد, ٢٠١٦.

٨- مشتاق طلب فاضل, دور مواقع التواصل الاجتماعي في تكوين الرأي العام المحلي ٢٠١٤-٢٠١٧, مجلة تكريت للعلوم السياسية, العدد(١٢), جامعة تكريت, كلية العلوم السياسية , ٢٠١٨.

٩- مصطفى ابراهيم سلمان الشمري، الأمن السيبراني والأمن الوطني العراقي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد العاشر العدد (١)، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة ديالى، ٢٠٢١.

١٠- منعم صاحي العمار، اتفاقية الجزائر ١٩٧٥ والشراكة بين العراق والولايات المتحدة الامريكية قراءة في حتميات التلازم والتغيير، مجلة قضايا سياسية، العدد (١٧)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٩.

ثالثًا- الرسائل والأطاريح:

١- علي ابراهيم المعموري, الامن السيبراني واثره في الامن الوطني العراقي بعد العام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٩.

رابعًا- المو اقع الإلكترونية:

١- أمل صقر, مخاطر واقعية كيف يهدد «التواصل الاجتماعي» الأمن الوطني, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https//:futureuae.com

٢- الفضاء الإلكتروني وسلاحه يحسمان حروب القرن ٢١, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: http//:archive.almanar.com.lb

٣- بيتر سيبنجر والان فريدمان، ترجمة: محمد محمود السيد، كيف سيواجه العالم الامن السيبراني، مجلة السياسة الدولية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت)، على الرابط الآتي:

https//:www.siyassa.org.eg/News.4925/aspx

٤- جاع محمود وفرحان العتابي, شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في تنامي الشرعية المجتمعية العراقية في انتفاضة اكتوبر العراقية ٢٠١٩, شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https//:www.iqgcpp.org

٥- شبكة الإعلام العراقي، العراقية الاخبارية، من هو المخترع الإندونيسي فالهالا وما علاقته بتسريب قواعد بيانات العراق.

٦- حظر تلغرام في العراق، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

https//:www.alhurra.com/iraq07/08/2023/

-٧ علي زياد العلي، التحديات غير المرئية للأمن الوطني، مركز البيان، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الرابط الآتي:https//:www.bayancenter.org4565/06/2018/

-٨ عامر ملاعب، وسائل التواصل الاجتماعي استخدامها وتأثيرها في مجالي الأمن والدفاع، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:https//:sitainstitute.com?/p4750=

-٩ تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني والمنظومة القيمية، تقرير ملتقى اسبار رقم (١٠٣) شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:https://multaqaasbar.com

-١٠ فاطمة نوري ابراهيم الموسوي, الجرائم الالكترونية , شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:https//:annabaa.org/arabic/informatics18176/

-١١ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اليات وضوابط مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، على الموقع الآتي:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2515

-١٢ مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، اليات وضوابط مراقبة وسائل التواصل الاجتماعي، على الموقع الآتي:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/2515

المصادر الاجنبية:

1_ Steve Chan ,Iternational Relations in perspective: The pursuit of security ,Walfare, and justice Macmilanpubl – ishing company, New York 1984.

2_ _ Matthew M. AID, The seeret sentry, Blooms bury press, New York, 2010

3_ The History of Social Meade: https://medium.com/artlegends/the-history-of-social-media-3a8e67ead780

4_John J. Catherine Iraq government websites hacked in 'largest operation' yet، https://www.kurdistan24.net/public/en/story/20809-Iraq-government-websites-hacked-in-%27largest-operation%27-yet

5_ GIGTAL 2025: GLOBAL OVERIEW REPORT: https://datareportal.com